

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبتين

- شحامي العمرية

- دحدوح سعيدة

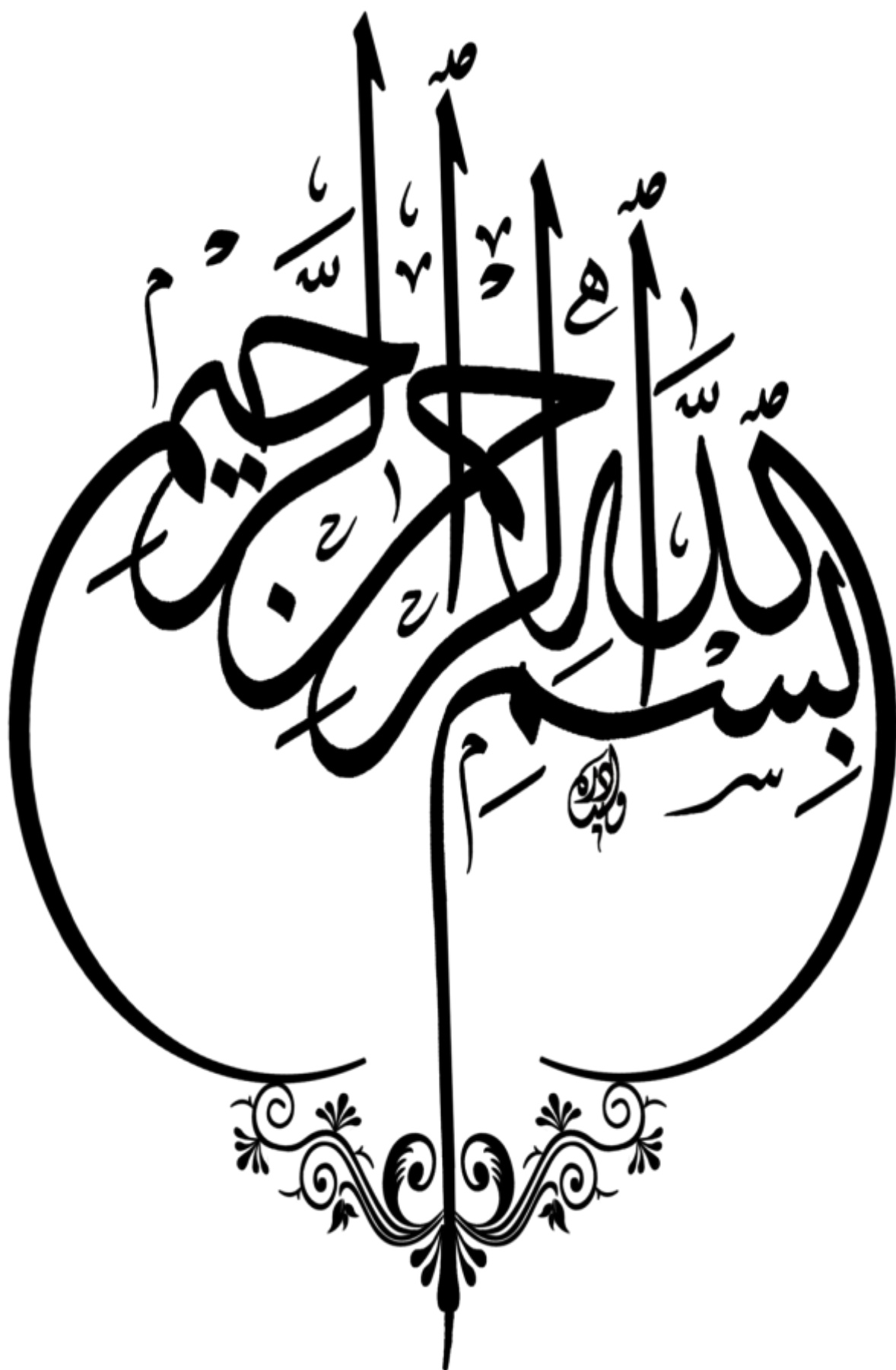
تحت عنوان:

دور البنك المركزي في تعزيز التمويل الإسلامي لدى البنوك التقليدية الجزائرية

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. أسماء حدباوي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. زينب ناجم	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
أ. حورية غادري	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022





شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" من صنع اليكم معروفًا فجازوه, فان عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم فان الله يحب الشاكرين".

الحمد لله أولاً وآخراً على ما أنعم به علينا باتمام هذه المذكرة, وعلى ما من به علينا

من توفيق وسداد, وعلى ما منحنا إياه من صحة وقدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقبات.

وبمقتضى واجب الاعتراف بالفضل نود أن نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان الى أستاذتنا المشرفة
الدكتورة " ناجم زينب ", وذلك لما أفادتنا بها من خبرتها الواسعة وثقافتها العالية,

اذ لم تبخل علينا بنصائحها القيمة وتوجيهاتها السديدة, وعلى صبرها

فجزاها الله عنا وعن طلبة العلم خير الجزاء.

كما نشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا قسطاً من وقتهم لقراءة هذه المذكرة.

والى كل من قدم لنا يد المساعدة أو أسدى لنا نصيحة أو كلمة تشجيع أو كلمة طيبة,

من بعيد أو قريب في سبيل اخراج هذا العمل الى الوجود.

أهداء

الى من ساندتني في صلاتها ودعائها، الى من سهرت الليالي تنير دربي.
الى من تشاركني أفراحي وآمالي، الى نبع العطف والحنان، الى أجمل ابتسامة في حياتي.
الى أروع امرأة في الوجود: أمي الغالية.
الى من علمني أن الدنيا كفاح، وسلاحها العلم والمعرفة.
الى الذي لم يبخل عليّ بأي شيء، الى من سعى لأجل راحتي ونجاحي.
الى أعظم وأحن رجل في الكون: أبي العزيز.
الى اخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة وعرفوا معنى الاخوة.
الى زوجة أخي العزيزة وأزواج أخواتي حفظهم الله.
أقدم اهداء خاص الى براعم العائلة: اية ومريم، رياض، أسيل.
الى روح خالي محمد الطاهرة رحمه الله تعالى.
الى روح جدتي بختية الطاهرة رحمها الله تعالى.
الى جدتي العزيزة "مباركة" التي رافقتني بالدعاء أطال الله في عمرها
الى أخوالي وخالاتي وإلى كل العائلة الكريمة.
الى عمي ناصر وعائلته الكريمة.
الى صديقتي العزيزات اللاتي قاسمنني لحظاتي راعهم الله ووفقهم: أميرة، سعيدة "صديقتي وتوأم
روحي"، عائشة، وهيبه، راوية، شيماء، وإلى كافة أفراد عائلتيهما.
الى صديقات عمري : حدة، سارة، رندة، مروة.
الى أساتذتي وأهل الفضل عليّ الذين غمروني بالحب والتقدير والنصيحة والتوجيه والارشاد.
الى كلية العلوم الاقتصادية , تخصص اقتصاد نقدي وبنكي وجميع دفعه 2022.

العمرية

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الى سندي وملجئي من علمتي معنى الصبر والقوة التي لولاها ما أكملت المشوار

الى أمي حبيبتي حفظها الله وأطال في عمرها.

الى داعمي ومشجعي الذي منحني كل شيء فلم يترك للآخرين ما يقدمونه لي

الى من أفخر بكوني ابنته أبي الغالي.

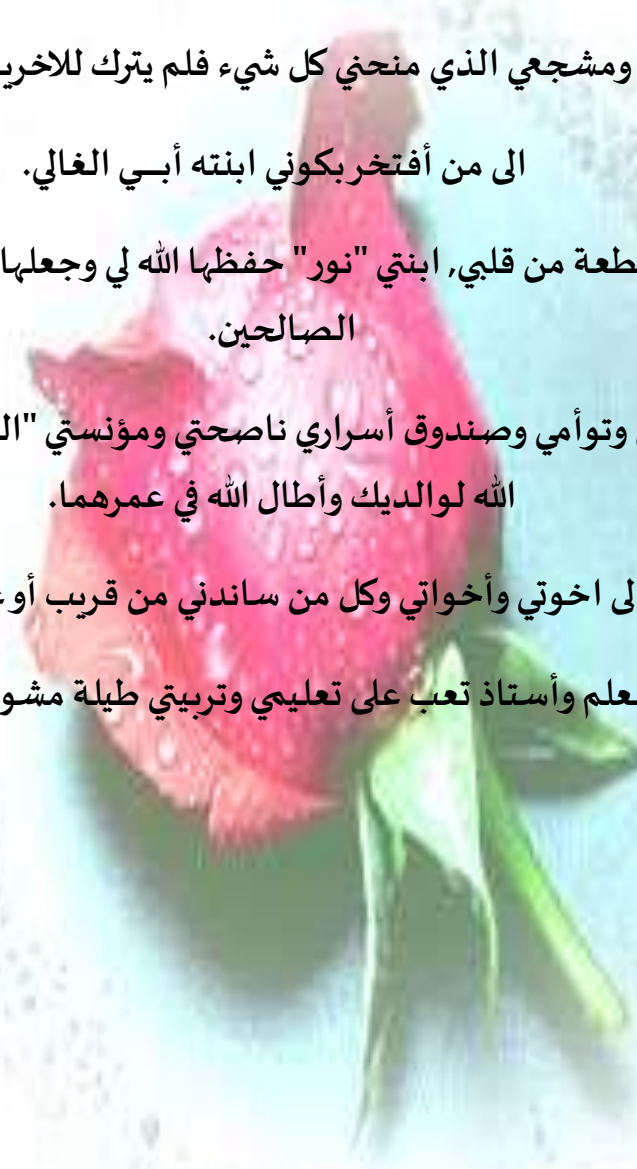
الى صغیرتي وقطعة من قلبي، ابنتي "نور" حفظها الله لي وجعلها من البارين التائبين
الصالحين.

الى صديقتي وأختي وتوأمي وصندوق أسراري ناصحتي ومؤنستي "العمرية شحامي" حفظك
الله لوالديك وأطال الله في عمرهما.

الى اخوتي وأخواتي وكل من ساندني من قريب أو غريب.

الى كل معلم وأستاذ تعب على تعليمي وتربيتي طيلة مشواري الدراسي.

سعيدة



ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور البنك المركزي في تعزيز التمويل الاسلامي لدى البنوك التقليدية الجزائرية، وحتى تكون هذه الدراسة أكثر عمقا تمت دراسة النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية، التي كانت خطوة ايجابية لتشجيع انتشار البنوك الاسلامية في الجزائر، الأمر الذي دفع الدولة لاتخاذ قرار الولوج للمالية الاسلامية من زاوية النوافذ الاسلامية التي رخصتها للبنوك الخاصة والبنوك العمومية عن طريق قرارات البنك المركزي الجزائري.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

-أبرز ما يتميز به التمويل الاسلامي عن التمويل التقليدي هو التعامل وفق الأحكام الشرعية والابتعاد عن الفائدة؛

-لتفعيل التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية الجزائرية يجب توفر متطلبات قانونية وشرعية وادارية؛

-يتم فتح نافذة اسلامية في بنك تقليدي من خلال موافقة البنك المركزي الجزائري، وانشاء هيئة الرقابة الشرعية وتأهيل المورد البشري اللازم للعمل فيها وغيرها؛

-تعمل نوافذ التمويل الاسلامي في الجزائر على تبني البنوك التقليدية تقديم خدمات مصرفية اسلامية بالموازاة مع الخدمات التقليدية الربوية.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، البنوك التقليدية، التمويل الاسلامي، الجزائر.

Abstract:

The study aims to identify the role of the Central Bank in promoting Islamic finance in traditional Algerian banks, and to be more in-depth, the Islamic windows were studied in traditional banks, which was a positive step to encourage the spread of Islamic banks in Algeria, which prompted the state to make the decision to access Islamic finances from the point of view of Islamic windows licensed to private banks and public banks by the decisions of the Central Bank of Algeria.

Through this study, the following findings were reached:

-The most prominent feature of Islamic finance from traditional financing is dealing in accordance with shariah provisions and staying away from interest;

To activate Islamic finance in traditional Algerian banks, legal, legal and administrative requirements must be provided;

-An Islamic window is opened in a traditional bank through the approval of the Central Bank of Algeria, the establishment of the Shariah Supervisory Authority and the qualification of the human resource necessary to work there and others;

-Islamic finance windows in Algeria are building traditional banks to provide Islamic banking services in parallel with traditional riba-based services .

Key words: Central Bank, Traditional Banks, Islamic Finance, Algeria.



فهرس المحتويات



الصفحة	فهرس المحتويات
-	البسمة
-	شكر وعرفان
-	الاهداء
-	الملخص
IV-I	فهرس المحتويات
أ-م	مقدمة
	الفصل الأول: الاطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الإسلامي
01	تمهيد
02	المبحث الأول: ماهية البنك المركزي
02	المطلب الأول: تعريف وخصائص البنك المركزي
02	اولا- تعريف البنك المركزي
03	ثانيا- خصائص البنك المركزي
04	المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنك المركزي
04	اولا- وظائف البنك المركزي
10	ثانيا- أهداف البنك المركزي
10	المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنك المركزي
10	اولا- الأصول
11	ثانيا- الخصوم
13	المطلب الرابع: علاقة البنك المركزي بالبنوك التقليدية
13	اولا- إصدار النقود وتسيير الاحتياطي الاجباري
13	ثانيا- منح الائتمان للبنوك التجارية وتسيير عملية الاقتراض بين البنوك
14	ثالثا- تحصيل الشيكات والاشراف على البنوك التجارية
15	رابعا- رقابة البنك المركزي على البنوك التقليدية
19	المبحث الثاني: ماهية البنوك التقليدية
19	المطلب الأول: تعريف البنوك التقليدية
20	المطلب الثاني: خصائص وأنواع البنوك التقليدية

20	اولا- خصائص البنوك التقليدية
21	ثانيا- انواع البنوك التقليدية
22	المطلب الثالث: مصادر واستخدامات البنوك التقليدية
22	اولا- مصادر(موارد) الاموال في البنوك التقليدية
24	ثانيا- استخدامات الاموال في البنوك التقليدية
26	المطلب الرابع: صيغ التمويل في البنوك التقليدية
26	اولا- التمويل قصير الاجل في البنوك التقليدية
34	ثانيا- صيغ التمويل المتوسط الاجل في البنوك التقليدية
35	ثالثا- صيغ التمويل الطويل الاجل في البنوك التقليدية
38	المبحث الثالث: نوافذ التمويل الاسلامي
38	المطلب الأول: تعريف وصيغ التمويل الاسلامي
38	اولا- تعريف التمويل الاسلامي
39	ثانيا- صيغ التمويل الاسلامي
44	المطلب الثاني: الفرق بين التمويل الاسلامي والتمويل التقليدي
46	المطلب الثالث: تعريف وخصائص النوافذ الاسلامية
46	اولا- تعريف النوافذ الاسلامية
47	ثانيا- خصائص النوافذ الاسلامية
47	المطلب الرابع: دوافع انشاء النوافذ الاسلامية
49	خلاصة
	الفصل الثاني: دور البنك المركزي في تفعيل نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية في الجزائر
51	تمهيد
52	المبحث الأول: الاطار القانوني للنوافذ الاسلامية في الجزائر
52	المطلب الأول: قراءة للنظام 02-18 المتعلق بالصيرفة التشاركية في البنوك والمؤسسات المالية
54	المطلب الثاني: قراءة للنظام 02-20 المتعلق بالصيرفة الاسلامية في البنوك والمؤسسات المالية
56	المطلب الثالث: متطلبات فتح نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية الجزائرية
58	المبحث الثاني: واقع نوافذ التمويل الاسلامي ومقومات نجاحه في الجزائر
58	المطلب الأول: نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية الخاصة في الجزائر
58	اولا- بنك الخليج - الجزائر

61	ثانيا- بنك تراست الجزائر
63	ثالثا- بنك الاسكان للتجارة والتمويل في الجزائر
65	رابعا- بنك باريبا الجزائر
65	المطلب الثاني: نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية العمومية في الجزائر
65	اولا- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
67	ثانيا- بنك الفلاحة والتنمية الريفية
69	ثالثا- بنك التنمية المحلية
69	المطلب الثالث: مقومات نجاح النوافذ الاسلامية في الجزائر
72	خلاصة
74	الخاتمة
79	قائمة المراجع

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	موارد واستخدامات البنك المركزي	12
02	مصادر واستخدامات البنوك التقليدية	26
03	صيغ التمويل في البنوك التقليدية	37
04	صيغ التمويل الاسلامي	44
05	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر	59
06	الهيكل التنظيمي للشباك المالي التشاركي في بنك الاسكان/الجزائر	64
07	الهيكل التنظيمي لصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	66

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوجه الاختلاف بين التمويل الاسلامي والتمويل التقليدي	45
02	تمويلات صيغة المراجعة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	67



مقدمة

1- تمهيد:

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية في النظام المصرفي، حيث يشكل الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل اقطار العالم، ويلعب دورا هاما في تنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة، كما يمارس صلاحيات واسعة على البنوك من ناحية الاصدار النقدي ومن حيث وظيفتها الاساسية، ونظرا لطبيعة نشاط البنوك التقليدية وأثرها على الاقتصاد برزت العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التقليدية، في اطار دعم النشاط الاقتصادي في الدولة، حيث تمثلت هذه العلاقة بقيام البنك المركزي بوضع أسس وخطط تنظيمية تهدف الى ضبط وتنظيم نشاط البنوك التقليدية والاشراف عليها، وذلك بهدف اصلاح النظام الاقتصادي وجعله يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

أنشأت البنوك التقليدية منذ قرون، وتستخدم وسائل متعددة يتعارض بعضها مع أحكام الشريعة الاسلامية وأهدافها ومقاصدها كالتعامل بالفائدة، من هنا أدرك العلماء والمفكرون في هذا العصر ضرورة الاستفادة من النشاط المصرفي ولكن بوسائل مشروعة تتفق مع الدين عامة ومع الاسلام خاصة، فبرزت البنوك الاسلامية وهي مؤسسات بنكية تلتزم في جميع تعاملاتها بالشريعة الاسلامية، وقد تمكنت من اثبات جدارتها وبناء مؤسسات ذات دعائم ثابتة، فلم يعد تبني الصيرفة الاسلامية أمرا مقتصر على الدول الاسلامية فحسب بل تعداه لدول أجنبية عديدة، فقد دخلت البنوك التقليدية في مجال الخدمات المصرفية الاسلامية، وذلك من خلال انشاء نوافذ للتمويل الاسلامي حيث تمارس العمل المصرفي تبعا لأحكام الشريعة الاسلامية، أو عن طريق تقديم خدمات مصرفية اسلامية جنباً الى جنب مع الخدمات المصرفية التقليدية، سواء بتحول كلي أي تحول بنك من تقليدي الى اسلامي أو تحول جزئي بفتح فروع تابعة لها أو نوافذ بتعاملات وفق أسس شرعية.

2- إشكالية الدراسة:

يعتبر موضوع نوافذ التمويل الاسلامي في الجزائر من المواضيع المهمة، وذلك يرجع الى إبراز واقع ومستقبل النوافذ الاسلامية ونجاحها في الجزائر، فقد عرف سوق التمويل في الجزائر في الفترة الاخيرة انتشارا كبيرا للنوافذ الاسلامية التابعة للبنوك التقليدية العمومية والخاصة، من خلال قيام بنك المركزي باصدار النظام رقم 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 والمتعلق بتنظيم الصيرفة التشاركية، والذي ألغي بالنظام 02-20 الذي يقضي بتحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف البنك المركزي.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو دور البنك المركزي في تعزيز التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية الجزائرية؟

ولتبسيط الاشكالية نطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- فيما يتمثل دور البنك المركزي في الاشراف والرقابة على أعمال البنوك التقليدية ؟
- ما هو سبب اتجاه البنوك التقليدية في الجزائر الى طرح منتجات بنكية تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية ؟
- هل تعتبر نوافذ التمويل الإسلامي خطوة إيجابية لتشجيع الصيرفة الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية؟

3-فرضيات الدراسة:

ولالإجابة على الإشكالية المطروحة تبنى الدراسة على الفرضيات التالية:

- تعد الرقابة على البنوك التقليدية الية هامة لضمان سير النشاط المصرفي بطريقة حذرة وفعالة؛
- اتجهت معظم البنوك التقليدية في الجزائر لطرح منتجات بنكية تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية من أجل تلبية طلبات زبائنها وخلق منتجات بنكية جديدة؛
- تعد نوافذ التمويل الإسلامي الخطوة الأولى لتشجيع الصيرفة الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية.

4-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع من خلال جعل البنوك التقليدية في الجزائر، تولى أهمية كبيرة لنوافذ التمويل الاسلامي كخطوة اولى نحو التحول لنظام مصرفي اسلامي باشراف البنك المركزي.

5-أهداف الدراسة :

- نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:
- التعرف على علاقة البنك المركزي بالبنوك التقليدية؛
- شرح وتوضيح أهم صيغ التمويل في البنك التقليدي ومعرفة الفرق بين التمويل التقليدي والتمويل الاسلامي؛
- توضيح مفهوم نوافذ التمويل الاسلامي والدوافع لانشائها؛
- معرفة المتطلبات اللازمة لفتح نوافذ اسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية؛
- عرض واقع نوافذ التمويل الاسلامي في النظام المصرفي الجزائري في البنوك التقليدية الخاصة والعمومية في الجزائر ومقومات نجاحها.

6-أسباب اختيار موضوع الدراسة

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية كالتالي:

- الأسباب الذاتية :

أ-اعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص؛

- ب- الرغبة في الموضوع لأنه يركز على الجانب الاسلامي وهذا ماوُلد لدينا رغبة في طرح الموضوع؛
- ج- اعتبار موضوع فتح النوافذ الاسلامية في البنوك الجزائرية هو موضوع جديد وحديث النشأة وجديد، وهذا مادفعني للبحث في هذا المجال.

-الأسباب الموضوعية:

- أ- معرفة طريقة عمل نوافذ التمويل الاسلامي ودور البنك المركزي في دعمها؛
- ب- بالمساهمة في تنمية الوعي الثقافي بالمالية الاسلامية؛
- ج- معرفة واقع نوافذ التمويل الاسلامي في الجزائر وتطبيقها لأحكام الشريعة الاسلامية.

7-منهج الدراسة:

إن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي ويتجسد ذلك في جم المعلومات التي لها علاقة كبيرة بموضوع النوافذ الاسلامية داخل البنوك التقليدية في الجزائر وكذا التطرق الى وصف وتحليل نشاط عمل هذه النوافذ.

8-الدراسات السابقة:

-دراسة سميرة حليتييم (2017-2018) بعنوان:

أفاق فتح نوافذ اسلامية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة: مقارنة بين بنك بوميتز الماليزي والوكالات "القرض الشعبي الجزائري CPA- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP- بنك التنمية المحلية لBDL" بولاية المسيلة

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير. هدفت الدراسة إلى مايلي:

- التعريف بالنوافذ الاسلامية داخل البنوك التقليدية من الجانب النظري من حيث الدوافع والمتطلبات؛
 - تقييم النتائج المترتبة عن تأسيس نافذة اسلامية في بنك تجاري في ظل النظام المصرفي الربوي القائم؛
- توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أظهرت التجربة أن هناك شرائح عريضة من فئات المجتمع المختلفة ترغب بل وتبحث عن البديل الاسلامي للعمل المصرفي التقليدي، الأمر الذي أثبتته الدراسة الميدانية من ناحية اقبال الكثير والاستعداد للدخول في تجربة النوافذ الاسلامية من ناحية أخرى، وهو نفس الشيء تقريبا عند المجتمع الجزائري عموما وسكان المسيلة بصفة خاصة.

-دراسة منير خطوي، مبارك لسلوس، (2020)، بعنوان:

النوافذ الاسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح

هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الواحات للبحوث والدراسات.

هدفت الدراسة إلى مايلي:

- التعرف على كيفية تقديم البنوك التقليدية للخدمات المصرفية الاسلامية؛

- التعرف على امكانية تحول البنوك العمومية الجزائرية للعمل المصرفي الاسلامي عبر فتح نوافذ اسلامية.

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- يقتصر نشاط النوافذ الاسلامية على بعض البنوك التقليدية الخاصة العاملة بالجزائر، في انتظار التحول الفعلي لثلاثة

بنوك عمومية للعمل المصرفي الاسلامي عبر نوافذها الاسلامية بعد صدور النظام 02-18 المتعلق بالصيرفة التشاركية؛

- يعتبر النظام 02-18 المتعلق بالصيرفة التشاركية خطوة ايجابية للتأطير القانوني للعمل المصرفي الاسلامي في الجزائر،

لكنه يبقى غير كاف.

- دراسة منير خطوي، بن موسى اعمر، (2021)، بعنوان:

النوافذ الاسلامية كالية لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر

هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة اضافات اقتصادية.

هدفت الدراسة الى مايلي:

- عرض واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر؛

- محاولة التعرف على المتطلبات الضرورية لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر مع اقتراح نموذج لذلك؛

عرض لأهم التحديات والمعوقات التي تواجه نجاح عملية النوافذ الاسلامية في الجزائر.

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- التوسع في فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية خطوة ايجابية وفرصة مشجعة للتحول للعمل المصرفي الاسلامي

من طرف هذه البنوك في ظل صعوبات وعراقيل انشاء مصارف اسلامية بالكامل؛

- على الرغم من صدور النظام رقم 02-20 المحدد للعمليات الخاصة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها والذي يعتبر

كخطوة اولى لتأطير العمل المصرف الاسلامي في الجزائر، الا أن غياب قانون خاص ينظم عمل الصناعة المصرفية

الاسلامية أدى الى تسجيل تأخر كبير في هذا المجال.

- دراسة جعفر هني محمد، (2017)، بعنوان:

نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر

هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة اداء المؤسسات الجزائرية.

هدفت الدراسة الى مايلي:

-محاولة عرض تجارب دولية في مجال التدرج في تطبيق الصيرفة الاسلامية عن طريق فتح نوافذ اسلامية؛

-معرفة المتطلبات اللازمة لفتح النوافذ الاسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية.

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

-إن افتتاح نوافذ اسلامية في البنوك الجزائرية يمكن أن تسهم في زيادة كفاءة النظام المصرفي الجزائري؛

-هناك فرصة لأن تصبح الجزائر بوابة لأفريقيا في مجال الخدمات المالية الاسلامية، اذا سمحت بافتتاح نوافذ اسلامية في البنوك الجزائرية.

9-صعوبات الدراسة:

-قلة وندرة المراجع خصوصا فيما يتعلق بالجانب التطبيقي؛

-صعوبة الوصول الى المعلومات المتعلقة بالبنوك الجزائرية وعدم التزويد بالاحصائيات.

10-هيكل الدراسة:

يهدف معالجة وتحليل إشكالية الدراسة المطروحة وإثبات صحة الفرضيات الموضوعة، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين الآتي:

الفصل الأول: خاص بالإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي، حيث ينقسم الى ثلاثة مباحث يحتوي المبحث الأول على ماهية البنك المركزي، أما المبحث الثاني ماهية البنوك التقليدية، والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى نوافذ التمويل الاسلامي.

الفصل الثاني: تضمن الاطار التطبيقي للدراسة حول دور البنك المركزي في تفعيل نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية في الجزائر، حيث قمنا بتقسيمه الى مبحثين، المبحث الأول حول الاطار القانوني للنوافذ الاسلامية في الجزائر، أما المبحث الثاني تحدثنا فيه على واقع نوافذ التمويل الاسلامي ومقومات نجاحه في الجزائر.



الفصل الأول
الإطار النظري للبنك المركزي
والبنوك التقليدية ونوافذ
التمويل الاسلامي

تمهيد:

يعتبر الجهاز المصرفي مجمل أنواع البنوك التي تعمل داخل الدولة ويضم البنك المركزي الذي يمثل قمة الجهاز المصرفي في البلاد، كما يضم أيضا البنوك التقليدية التي نقصد بها هنا البنوك التجارية الربوية لأنها النوع الأكثر انتشارا على مستوى أغلب دول العالم بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من البنوك، وقد لجأت البنوك التقليدية الى فتح نوافذ التمويل الاسلامي بهدف تلبية احتياجات الزبائن الراغبين في التعامل وفقا للنظام المصرفي الاسلامي. وقصد التعرف أكثر على هذا الفصل تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية البنك المركزي.

المبحث الثاني: ماهية البنوك التقليدية.

المبحث الثالث: نوافذ التمويل الاسلامي.

المبحث الأول: ماهية البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي أعلى هيئة في الجهاز المصرفي الذي لا يسعى الى تحقيق الأرباح مثل باقي البنوك، وإنما المساهمة في النشاط الاقتصادي بما يتفق والأهداف الاقتصادية للدولة تحقيقا للصالح العام، وعلى هذا الأساس سوف نتناول تعريف البنك المركزي وخصائصه، وظائفه وأهدافه، موارده واستخداماته، وعلاقته بالبنوك التقليدية وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف وخصائص البنك المركزي

سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف وخصائص البنك المركزي وذلك فيمايلي:

أولا: تعريف البنك المركزي

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

- البنك المركزي هو "المؤسسة المسؤولة عن تنظيم وإدارة شؤون النقد والجهاز المصرفي في بلد ما، ويقود السياسة النقدية والائتمانية في الاقتصاد الوطني".
- تعريف قانون النقد والقرض في الجزائر رقم 10/90 والمؤرخ في 14/04/1990 "البنك المركزي هو مؤسسة وطنية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وله علاقات مع غيره، وهو بذلك يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض، ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج، واستقرار سوق الصرف"¹.
- يعرف بأنه "عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسؤولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة. وباختصار، يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد. وعلاوة على ذلك، ماعدا بعض الاستثناءات، يجب أن لايقوم البنك المركزي بتلك الاعمال التي تقوم بها البنوك التجارية في تعاملها مع أفراد المجتمع"².

¹ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي "اضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل نظرية ومقاربات كمية" الجزء الثاني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص ص57-58.

² ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008، ص 244.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

- يعرف بأنه "مؤسسة نقدية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في القطر ويقع على عاتقها مسؤولية اصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان لتدعيم النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي"¹.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البنك المركزي بأنه "مؤسسة نقدية حكومية يطلق عليه تسمية بنك البنوك يأتي على قمة الجهاز المصرفي ويعمل على مراقبته وهو مسؤول عن إصدار النقود ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".

ثانيا: خصائص البنك المركزي:²

ينفرد البنك المركزي بعدة خصائص تميزه عن بقية المؤسسات المالية الأخرى، وتجعله أيضا قادرا على تحقيق أهدافه ووظائفه، وأهم هذه الخصائص هي :

1- مبدأ الوحدة: نعني به تواجد مؤسسة بشكل وحيد على مستوى الدولة وتتواجد له فروع أخرى داخل تراب البلد، وفي الجزائر يوجد فرع في كل ولاية. وأما في الولايات المتحدة الأمريكية فيمثل فيها البنك المركزي اتحاد مكون من 12 بنكا فيدراليا، حيث يدار ويشرف على هذا الاتحاد مكتب مركزي يتواجد بواشنطن يدعى "اتحاد البنوك المركزية"، الذي له صلاحيات اتخاذ القرارات ومبرر ذلك هو خدمة اللامركزية وتقسيم العمل. كما أن مبدأ الوحدة لا يتعارض مع تعدد الفروع الإقليمية للبنك المركزي، وذلك بهدف تسهيل مهامه في تأدية وظائفه.

2- مؤسسة غير ربحية: لا يسعى من وراء نشاطه الى تحقيق ربح، بل تأتيه الأرباح عرضيا عكس البنوك الأخرى، ويهدف لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع، والتي تحددها السياسة الاقتصادية العامة مثل: النمو الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي والحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية وغيرها.

3- إصدار النقود: يحتكر البنك المركزي بموجب القانون إصدار النقود القانونية وإتلافها والاحتفاظ بالاحتياطات النقدية منها، وتتميز هذه النقود بأنها:

- نقود قانونية، تعطي قوة ابراء غير محدودة لتسديد الديون؛

- تحتل قمة السيولة، عكس النقود الذهبية؛

- في الاقتصاد المفتوح، لا تمثل النقود المنشأة قمة السيولة، ويتم تحويلها حسب معدل الصرف.

¹ طاهر فاضل البياتي - ميرال روجي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص187.

² عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص ص 59 - 60.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

4-ارتباط الحكومة: غالبا الدول هي التي تنشئ البنوك المركزية وتمولها وتشكل ادارتها، وتخضع لها القوانين والأنظمة الخاصة بها، ويمثل . عادة . بلده في المؤتمرات والمؤسسات الدولية التي تتعلق بالنقد.

5-قمة النظام المصرفي: يعتبر البنك المركزي الموجه والمشرّف على البنوك ويقوم بتنظيمها من خلال منحه للاعتماد، ومراقبة تطابق نشاطها للتشريعات الوطنية، وبالتالي يخول له صلاحية نزع الاعتماد منها.

6-يتمتع البنك المركزي بسلطة قانونية باستخدام وسائل معينة يستطيع من خلالها أن يلزم البنوك التجارية بتنفيذ السياسة النقدية التي يرغبها.¹

المطلب الثاني : وظائف وأهداف البنك المركزي

تتمثل وظائف وأهداف البنك المركزي فيما يلي :

أولا: وظائف البنك المركزي

تتمثل وظائف البنك المركزي فيما يلي:

1- البنك المركزي هو بنك الاصدار(اصدار النقود):

إن احدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها البنوك المركزية في الأنظمة النقدية الحديثة هي وظيفة النقود "البنكنوت" حتى أنه سمي تبعا لهذه الوظيفة ب "بنك الاصدار".

وقد خضع البنك المركزي منذ البداية إلى قيود قانونية متعددة في إصداره للنقود الورقية حيث اتصلت هذه القيود بصفة أساسية بنوع الأصول التي يتعين على المصرف تغطية النقود الورقية المصدرة بها.

وقد تراوحت هذه القيود ما بين الحرية المطلقة للبنك المركزي في اصدار النقود الورقية كلما دعت الحاجة والظروف الاقتصادية الى ذلك، وتقييد حرية المصارف المركزية في الاصدار، بوضع قوانين وتشريعات تنظم هذه العملية.²

ويمكن حصر البنك المركزي في بنك واحد تفاديا للافراط في إصدار النقود، وحققت عملية توحيد جهة الإصدار وتركيزها في البنك المركزي فقط عدة مزايا منها:

- توحيد نوع النقود السائدة في المجتمع، مما يؤدي الى تسهيل التعامل بين الافراد، ومنح الثقة في العملة بما يحقق الاستقرار في التعامل؛

¹ حدة رايس، دور البنك المركزي في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية [في ظل نظام لاربوي]: معالجة كاملة لمشكلة السيولة في البنوك الاسلامية، ط1، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 117.

² محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص ص167-168.

-توحيد جهة الاصدار يعطي القدرة على التحكم في عرض النقود، بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية للبلد.¹
-تمكين الدولة من مراقبة الائتمان بطريقة أكثرفعالية، فحينما يصدر البنك المركزي النقود الورقية يستطيع مراقبة البنوك التجارية كلما توسعت في عملية الائتمان، وعلى الأخص أن زيادة الائتمان تؤدي بطبيعة الحال الى زيادة الطلب على أوراق النقد، ومادام البنك المركزي أي البنك المصدر هو الملجأ الأخير الذي تلجأ اليه البنوك التجارية للحصول على كميات اضافية من النقود الورقية ومن هنا تصبح الرقابة من خلال مؤسسة واحدة هي البنك المركزي أكثر فعالية.

-إن تركيز الاصدار لدى بنك واحد تدعمه الدولة يضفي على العملة نفسها قدرا كبيرا من الثقة.²
-البنك المركزي له سلطة اصدار النقود وهذا الاصدار يكون مقيدا اذ يجب توفير غطاء لازم لهذه الاوراق المصدرة، أي الحصول على رصيد احتياطي للعملة قبل القيام بعملية الاصدار، ويقوم البنك المركزي بالاصدار النقدي عندما تقدم له البنوك التجارية أو الحكومة الذهب والعملات الاجنبية، حيث تعتبر عملية اصدار الاوراق النقدية عبارة عن تحويل الأصول الى وحدات نقدية.

وبما أن عملية الاصدار النقدي هي من مسؤولية البنك المركزي فان الدولة تضع لها عدة قيود بحيث تضمن عدم الإسراف في الكميات المحددة بما يهدد باختلال التوازن الداخلي والخارجي.³

2- البنك المركزي هو بنك الحكومة (بنك الدولة ومستشارها المالي)

يقوم البنك المركزي في معظم الدول بدور بنك الدولة ومستشارها المالي، وعمليا كانت البنوك الأخرى تقوم بهذه المهمة قبل ان تكون بنوكا مركزية. وتقسم هذه الوظيفة الى وظائف تقليدية وأخرى مكملية، كمايلي:⁴

أ- وظائف تقليدية: تنبع هذه الوظائف من خاصية الوحدة والملكية العامة، وهي:

-اعتباره وحيد ومملوك للدولة وبنك اصدار، فانه المسؤول عن انجاز ومتابعة وتطبيق السياسة النقدية ومراقبتها، وينسق مع الحكومة في انجاح السياسة المالية للدولة، وذلك لتحقيق الاهداف الاقتصادية للبلد، وهو بذلك يمثل المستشار النقدي والمالي للدولة.

-يعد الدولة بوسائل الدفع، ويقبل سندات الخزينة الصادرة بأمر السلطات التنفيذية من الخزينة العمومية.

¹ عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص ص 62-63.

² مجدى محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال "النظرية والمؤسسات النقدية بورصة الاوراق المالية في مصر نشأة وتطور النظام المصرفي المصري"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص ص 220 - 221 .

³ حدة رايس، مرجع سابق، ص 126.

⁴ عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص ص 69 - 70.

ب- وظائف مكملة: تشمل ماييلي:

- ينظم البنك المركزي محاسبة الحكومات والمؤسسات العمومية، من خلال متابعة الحساب الجاري للخرزينة العمومية وبعض المؤسسات الاخرى.

- دور البنك المركزي في تمثيل الحكومة بخصوص عملياتها الاقتصادية الخارجية: يتعلق الامر بادارة عمليات ميزان المدفوعات (بتحصل مستحقات البلد من الخارج، وتسوية مدفوعاتها اليه، والاحتفاظ باحتياطي صرف كافي). كما يساهم مع الحكومة في الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية، بتدخله بائعا او مشتريا للعمالات الاجنبية. كما يشارك في تمثيل الحكومة، ضمن اجتماعات المنظمات الاقتصادية والنقدية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- يصدر البنك المركزي القروض العامة، وينظم الدين العام، ويحدث هذا - خاصة - عند عجز ميزانية الحكومة، فيقدم قروضا مباشرة لها لتغطية العجز، ولكن تحت قيود حتى لا ينعكس ذلك على التضخم.

- يتدخل البنك المركزي في السوق المالية، من خلال سياسة السوق المفتوحة، بحيث اذا لاحظ أن الاوراق المالية ستتهار لانخفاض الطلب، يقوم بشرائها لامتناس فائض العرض.¹

3- البنك المركزي بنك البنوك

تنشأ النقود القانونية من طرف البنك المركزي ونظرا لاحتكاره مثل هذا الامتياز فهو يمثل الملجأ الأخير للاقراض حيث تعود اليه البنوك التجارية اذا لم تجد السيولة في مكان اخر لذلك يقال عنه بنك البنوك كما أن هذه النقود تستعمل من طرف البنوك التجارية كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلقها لذلك ازدادت أهمية البنك المركزي في نظام البنوك التجارية ويمكن حصر هذه المهام فيمايلي:²

أ- منح القروض للبنوك التجارية: يقوم البنك المركزي كاي بنك اخر بتقديم الائتمان ومنح القروض ولكن مايميز البنك المركزي هو أن قروضه تقدم للبنوك وليس للأفراد أو المشروعات، والبنك المركزي يقرض هذه البنوك ومن هنا قيل أنه المقرض الأخير للنظام المصرفي، وفي الواقع عندما يتولى البنك المركزي اقراض البنوك التجارية فهو يقوم باصدار النقود الورقية التي تساوي مقدار القرض، وهو يقدم قروضا مقابل فائدة تسمى بسعر البنك ويسمى أيضا بالسعر الرسمي وهو غير السعر القانوني الذي يضعه القانون حدا أعلى لسعر الفائدة في السوق.

¹ عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 70.

² جميلة فشار، البنك المركزي، مجلة افاق للعلوم، العدد 03، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 309.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

ب- إعادة خصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة: إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ اليها البنك التجاري ذاته بموجبها الى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك التجاري بخصمها للغير في مرحلة سابقة ويمكن ان تكون هذه السندات تجارية او عمومية ولكن دون ان يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تتحدد حسب نوع السندات وطبيعتها وبالتالي يكون البنك المركزي هو المسؤول عن توفير الاصول المالية للبنوك التجارية من خلال هذه العملية حيث تؤدي هذه العملية الى زيادة المرونة والسيولة لهيكل الائتمان بتحويل أصول معينة الى نقود حاضرة وتؤدي عملية إعادة الخصم الى زيادة النقود الورقية حيث يتلقى البنك المركزي فائدة أو عمولة معينة لاتمام هذه الخدمة ويسمى سعر الفائدة هنا بسعر إعادة الخصم.

ج- الاحتفاظ بودائع وأرصدة البنوك التجارية: تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة وودائع مختلف الأفراد وتحتفظ هذه الاخيرة بهذه الودائع والأرصدة لدى البنك المركزي وقد يكون ذات طوعية منها وقد يتم ذلك بناء على نص قانوني وان كانت معظم التشريعات تنص على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بنسبة من التزاماتها التجارية في صورة نقدية سائلة لدى البنك المركزي وفي واقع الأمر أن أرصدة البنوك التجارية والتي تعتبر بمثابة ودائع لدى البنك المركزي تتحقق معها السيولة لهذه البنوك في حين أن هذه الأرصدة تحقق أغراض عدة للبنك المركزي نذكر منها امكانية استخدام هذه الأرصدة كأداة من أدوات الرقابة على الائتمان داخل النظام المصرفي جميعه وهو يستطيع ذلك من خلال تأثيره على كميتها أو نسبتها.

د- الاشراف على عمليات المقاصة: يقوم البنك بصرف دفاتر الشيكات لأصحاب الحسابات وذلك لتسهيل عملية السحب اذ يجوز السحب من الحسابات الجارية شخصيا أو بشيكات تحرر لمستفيدين اخرين غير اصحاب الحسابات الجارية أما الشيكات التي تودع بالبنك وتكون مسحوبة على حسابات جارية لدى البنوك الأخرى فيتم تجميعها يوميا ويتم تبادلها مع البنوك المختلفة ليتم تحصيلها ويتم هذا التبادل في قسم خاص بالبنك المركزي يسمى قسم المقاصة حيث يقوم كل بنك بارسال مندوب عنه الى المقاصة يوميا وفي اجال متفق عليها حاملا معه كل الشيكات المودعة بالحسابات الجارية بذلك البنك والمسحوبة على البنوك الأخرى.¹

¹ جميلة فشار، مرجع سابق، ص 309 - 310.

4- البنك المركزي هو الرقيب على الائتمان:

وهي من أهم وظائف البنك المركزي في العصر الحديث ويدخل ذلك في اطار السياسة النقدية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي، اذ يشرف البنك المركزي على الائتمان في الجهاز المصرفي، من خلال الوظائف التي يقوم بها وذلك باستخدام أساليب وأدوات رقابية معينة يمكن تقسيمها الى ثلاثة أقسام هي:¹

أ- **الرقابة الكمية على الائتمان:** وتستهدف التحكم في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك لمختلف القطاعات الاقتصادية، والتأثير في كميته بالزيادة أو النقص للتأثير في عرض النقد عن طريق استخدام البنك المركزي لواحدة أو أكثر من الأدوات التالية:

- تغيير سعر الخصم وإعادة الخصم؛

- بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في السوق المفتوحة؛

- تغيير نسبة السيولة النقدية.²

ب- **الرقابة النوعية على الائتمان:** ويهدف هذا النوع من الرقابة الكمية أو النوعية، للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي، حيث يستطيع البنك المركزي بواسطة هذه الرقابة تحديد نمو المصدر الاساسي لخلق النقود (وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية)، ومن جهة أخرى التحكم والتنويع في القروض الموزعة من طرف البنوك، ومن أمثلة الأدوات الرقابية المستخدمة نذكر: سياسة تأطير القروض، والسياسة الانتقائية للقروض.

ج- **الرقابة المباشرة:** تهدف هذه الرقابة الى التأثير المباشر على الائتمان من خلال تطبيق اجراءات مباشرة على البنوك التجارية ومختلف المؤسسات المالية والنقدية، حيث يستخدم البنك المركزي اجراءات معينة، مثل: التشاور مع البنوك التجارية في صياغة السياسة القرضية أو الائتمانية للجهاز المصرفي، والتفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري. شهري أو نصف سنوي، أو سنوي، الاقناع الادبي، أو الاجراءات القانونية المناسبة من خلال التعليمات والأوامر التي يصدرها مباشرة للجهاز المصرفي، وقد تكون هذه الأوامر بالحد الأقصى لما يمكن اقراضه أو استثماره أو بضرورة تطبيق السياسة المنتهجة في المجال النقدي... الخ.

وفي الواقع ان أهداف السياسة النقدية التي يرمي اليها البنك المركزي تمثل نفس توجهات السياسة الاقتصادية. فالسياسة النقدية ماهي الا احدى السبل التي تقررها السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف على صعيد

¹ حدة رايس، مرجع سابق، ص 132.

² محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 168 - 169.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

الهيكل الاقتصادي، وبذلك فان الحكومة تتعاون مع البنك المركزي في ازالة التناقضات بين الأهداف ومن ثم يتعين توفير السبل اللازمة لقيام البنك المركزي بالاشراف والرقابة على الائتمان.¹

5- البنك المركزي بنك السياسة النقدية:²

يتحكم البنك المركزي في حجم وسائل الدفع (أو عرض النقود)، لأنه منشئ للنقود القانونية، ومؤثر في قدرة البنوك التجارية على انشاء نقود الودائع. لذا عندما يحدد البنك المركزي حجم وسائل الدفع، فهو يسعى لتنفيذ سياسة نقدية معينة، قصد تحقيق الاهداف الاقتصادية المسطرة من طرف الحكومة. وفي الجزائر، نص قانون النقد والقرض على أهمية السياسة النقدية ودور البنك المركزي فيها، باعتبارها أساس السياسة الاقتصادية الكلية.

وينفذ البنك المركزي سياسته النقدية وفق ثلاث حالات:

أ- **سياسة توسعية:** هي السياسة والاجراءات التي تتبعها الدولة، وينجم عنها زيادة كمية النقود المعروضة، وتتم أساسا على زيادة الائتمان؛

ب- **سياسة انكماشية:** في حالة التضخم تطبق السياسة السلطة التنفيذية اجراءات معاكسة لما سبق، بحيث ان ارتفاع الأسعار تقابلها دائما المطالبة بزيادة الأجور، وهنا يقترح تقييد الانفاق والائتمان كمايلي:

↓ حجم وسائل الدفع ← محاولة تثبيت الأجور والأسعار، كما يقوم ب ↑ معدل الفائدة لتشجيع الادخار والتقليل من الاستهلاك.

ومنذ 1945، اصبح الاهتمام هو كبح جماح التضخم، وحتى 1975 ساد معظم دول العالم المتقدم مايسمى "فائض الطلب على العمل"، بحيث كان مستوى الطلب على العمالة يزيد عن مستوى العرض، ولهذا اقتضى الأمر اتباع سياسة انكماشية بالحد من الائتمان للحد من الطلب عن العمل، وتعرف هذه السياسة بـ "سياسة ضغط الائتمان"؛

ج- **سياسة نقدية للدول النامية:** تعتمد - عموما - هذه البلدان على محصول واحد موسمي كالزراعة وتصدير المواد الأولية، وتطبق السياسة النقدية كما يلي:

-يزيد البنك المركزي من حجم وسائل الدفع في مرحلة بداية الزراعة لتمويل العملية، ويقلل منها عند بيع المحصول، لامتصاص التضخم؛

¹ حدة رايس، مرجع سابق، ص 132 - 133.

² عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 72 - 73.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

- تحديد حجم وسائل الدفع، تماشيا مع الأهداف الاقتصادية المسطرة، وسياسة التنمية الطويلة الأجل القائمة على تجميع الادخارات؛

وتعتبر وظيفة ادارة السياسة النقدية أحدث الوظائف تاريخيا وأهمها على الاطلاق، وتبعاً لذلك يمثل استقرار المستوى العام للأسعار الهدف الرئيسي للسياسة النقدي

ثانيا - أهداف البنك المركزي:

يتولى البنك المركزي تحقيق مجموعة من الأهداف، من خلال موقعه في قمة الجهاز المصرفي ومسؤوليته عن النظام النقدي للدولة. وهي أهداف مرتبطة بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة، ومعدلات النمو التي تسعى لتحقيقها، وعموماً فإن الأهداف التي عادة ما يعمل البنك المركزي على تحقيقها تتمثل في:¹

-تنظيم حجم اصدارالنقد والتحكم فيه؛

-الحفاظ على الاستقرار النقدي؛

-استقرارأسعار صرف العملة الوطنية؛

-تنظيم الائتمان والتحكم فيه وتوجيهه وفق ما يخدم الاقتصاد الوطني؛

-استقرار الأسعار والتحكم في معدلات التضخم؛

-تشجيع النمو الاقتصادي في الدولة وفق السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنك المركزي

تتكون ميزانية البنك المركزي من جانب الأصول والخصوم وتضم التزامات البنك اتجاه الغير والتزاماته تجاه مالكة "الحكومة" ويمكن توضيح ذلك كالتالي:²

أولاً: الأصول

تمثل الأصول في ميزانية البنك المركزي مختلف العمليات التي تؤدي إلى طرح قدرة شرائية عند الجمهور أو ما يسمى بالإصدار النقدي، فهو لا يقوم بهذه العملية من فراغ بل يقوم بذلك نتيجة حصوله على إحدى الأصول

¹ حمزة شودار، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية "دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2006-2007، ص 07.

² حدة رايس، مرجع سابق، ص 117.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

التالية: ذهب وعمليات أجنبية، سندات الخزينة وسندات تجارية، والتي تمثل أهم العناصر في جانب الأصول لميزانية البنك المركزي وتسمى بغطاء الإصدار النقدي.

1- الذهب والديون على الخارج:

أ- الذهب (الاحتياطيات من الذهب): والذي يخضع لاعادة التقييم تبعا لأسعاره في سوق التبادل حيث يقيم كل ستة اشهر؛

ب- حقوق السحب الخاصة: وهي عبارة عن حقوق يتم منحها لكل دولة من الدول الأعضاء لصندوق النقد الدولي، بحيث يتناسب حجمها مع حجم حصة تلك الدولة في ذلك الصندوق، وتستعمل الدولة هذه الحقوق في التسوية بينها وبين الدول الاعضاء؛

ج- العملات الأجنبية: تدفق العملات الأجنبية الى داخل الوطن وخارجه هو نتيجة لعلاقات الدولة اقتصاديا مع الخارج، ويكون هناك رصيد موجب من هذه العملات بحوزة الاقتصاد، عندما يكون تدفق هذه العملات الى الداخل أكبر من تدفقها على الخارج وبالطبع يكون هناك اصدار للنقد مقابل ذلك.¹

2- الديون على الخزينة العامة: وتضم هذه الديون مايلي:

أ- الحسابات الجارية البريدية في بعض الدول: حيث يقوم البنك المركزي بفتح حسابات جارية لدى مراكز الصكوك البريدية، فالرصيد الدائن للحسابات التي يفتحها البنك المركزي يعتبر مساعدة مالية للخزينة؛

ب- النقود المساعدة: نقود التجزئة، حيث تسجل قيمتها في الموجودات وهي تمثل قيمة القطع المشتراة من الخزينة والتي تدمج في التداول أثناء الفترة الممتدة ما بين تاريخ تسديد تلك القطع وتاريخ وضعها في التداول، ويحتفظ البنك المركزي بقرض من الخزينة؛

ج- التسيقات والمساعدات للخزينة: والتي يحدد لها عادة حد أقصى في بعض الدول.²

3- الديون المترتبة عن عمليات اعادة التمويل: هو غطاء أكثر أهمية، حيث يقوم البنك المركزي باعادة التمويل للبنوك من خلال اعادة الخصم وتدخله في السوق النقدية.³

ثانيا - الخصوم: تتمثل أهم عناصره في:

¹ ابتسام بوزيان، البنوك المركزية ودورها في تحقيق الأهداف الأولية للسياسة النقدية، لدراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2016-2017، ص ص 10-11.

² حدة رايس، مرجع سابق، ص ص 120-121.

³ عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 83.

1-النقد الصادر "أوراق نقدية في التداول": وهو من أبرز عناصرالمطلوبات في ميزانية البنك المركزي لأي دولة، حيث يعتبرالنقد الصادر ديناً على البنك المركزي منذ أن كان هذا الأخير ملزماً برد قيمة العملة الورقية التي يصدرها ذهباً الى حاملها عند الطلب، ومع مرورالزمن أصبحت العملة غير قابلة للتحويل الى ذهب ولكنها بقيت من مطلوبات البنك المركزي، ويقابلها الذهب وحقوق السحب الخاصة وموجودات البنك من العملات الأجنبية وأذونات وسندات الحكومة والتي تظهر في جانب الأصول من ميزانية البنك المركزي لموازنة النقد المصدر؛

2-أرصدة الحسابات الجارية والودائع: تكون هذه الأرصدة في شكل حسابات وودائع المؤسسات العامة وودائع المصارف، المرخصة التي هي في الواقع أرصدة احتياطات هذه البنوك لدى البنك المركزي وقد تم ادراج هذه الأرصدة في الحسابات التالية : حساب جاري للخرينة العامة، الحسابات الدائنة للوحدات المالية(حسابات جارية للمؤسسات المرغمة على تكوين احتياطات اجبارية) بالاضافة الى التزامات ناتجة عن التدخل في السوق النقدي؛

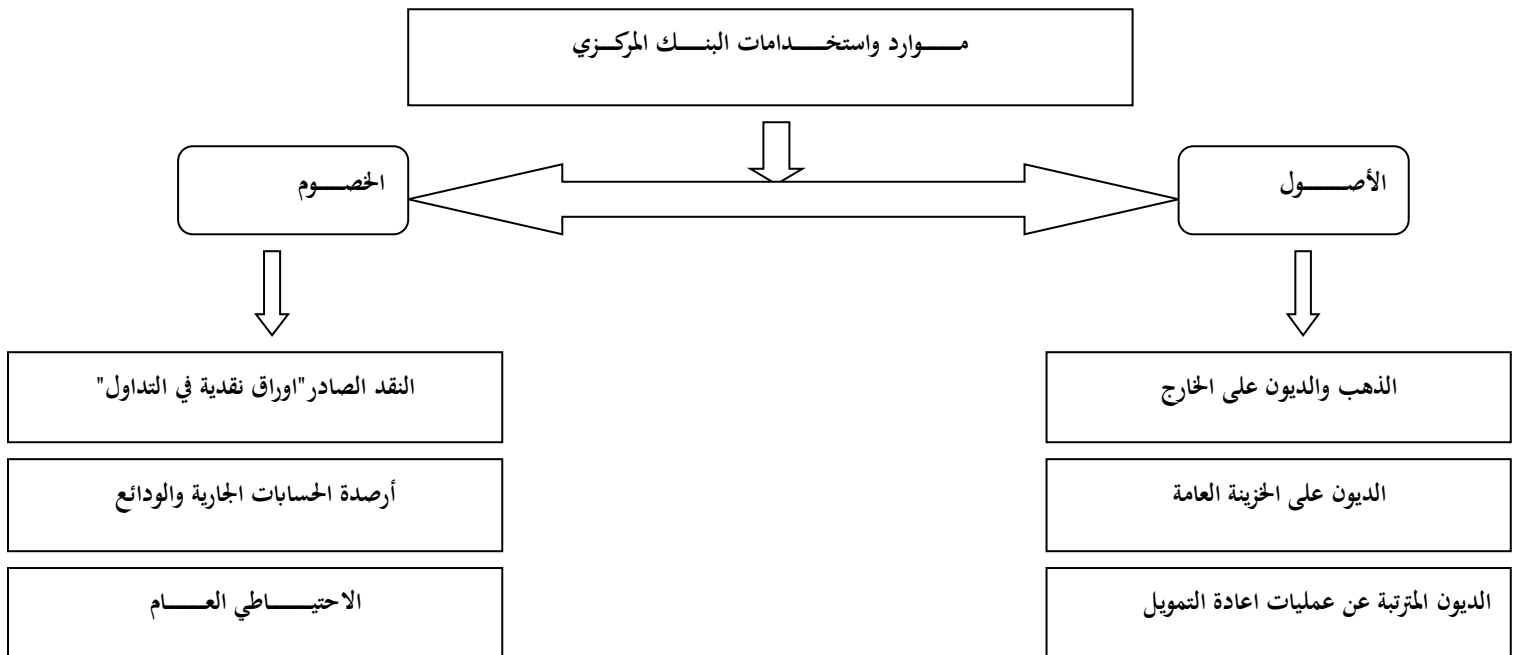
3-الاحتياطي العام: وهو يتمثل في:

-احتياطات لاعادة تقييم الاصول من الذهب؛

-رأسمال وأصول الاحتياط.¹

¹ كميلية بوكرة، تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية . دراسة حالة بنك الجزائر. ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2009-2010، ص 72.

الشكل رقم (01): موارد واستخدامات البنك المركزي



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق.

المطلب الرابع: علاقة البنك المركزي بالبنوك التقليدية

يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال العناصر التالية:

أولا: إصدار النقود وتسيير الاحتياطي الإجباري

1- إصدار النقود: بينما تقع على وزارة الخزانة مسؤولية إصدار النقود الورقية المعدنية يختص البنك المركزي في إصدار أوراق النقد (البنكنوت) وهي "وظيفة تعني الكثير بالنسبة للبنوك التجارية فإذا كان الاصل أن المسحوبات النقدية اليومية من خزينة البنك عادة ماتتناسب مع الايداعات التي تدخل الخزينة في ذات اليوم وفقا لقانون الأعداد الكبيرة أو قانون المتوسطات، فان ظروف طارئة تحدث معها خلل لهذا التوازن، مما قد يضطر البنك التجارية أو مجموعة منها الى طلب نقود ورقية من البنك المركزي"، وإذا لم يوجد في خزينة البنك كمية تكفي لمواجهة تلك الطلبات فقد يضطر إلى إصدار كمية إضافية.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

إن كان البنك المركزي يقدم بذلك خدمة إلى البنوك التجارية فانه يحقق أحد أهدافه الرئيسية وهي تحقيق الاستقرار في سوق النقد من خلال تحقيق التوازن بين الطلب والعرض على العملة المحلية؛¹

2- إدارة الاحتياطي القانوني أو الالزامي: يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة من اجمال الودائع المتوفرة لديها كاحتياطي قانوني اجباري، ويحدد القانون الحد الأدنى لهذه النسبة التي تشكل احتياطيا يحتفظ به البنك المركزي، الذي له سلطة كبيرة في تغير هذه النسبة بما يتناسب مع الاوضاع الاقتصادية السائدة، فيلجأ مثلا في حالة التضخم والتوسع النقدي الى رفع هذه النسبة مما يؤدي الى زيادة الارصدة النقدية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي بصورة تقلل من قدرة البنوك على التوسع الكبير في منح الائتمان، كما يقوم بخفض هذه النسبة في حالات الركود والكساد مما يشجع البنوك التجارية على زيادة حجم الاقتراض والائتمان الممنوح بشكل يحدث انتعاشا اقتصاديا.²

ثانيا: منح الائتمان للبنوك التجارية وتسيير عملية الاقتراض بين البنوك

1- منح الائتمان للبنوك التجارية: يمكن للبنك المركزي أن يمنح الائتمان للبنوك التجارية في صورة قروض أو خصم للأوراق التجارية، ففي حالة خصم الأوراق التجارية يتقدم البنك التجاري الى شبك الخصم لدى البنك المركزي، من أجل تحصيل قيمتها قبل ميعاد استحقاقها، وذلك مقابل دفع نسبة مئوية من قيمة الورقة تتمثل في معدل الخصم الذي يتوقف على وجود الورقة وتاريخ استحقاقها. أما في الاقتراض المباشر، فانه يتم دفع الرهون التي تتمثل في سندات حكومية أو عقارات، ويتوقف سعر الفائدة على نوعية الرهون والمركز المالي للبنك المقترض؛

2- تسيير عملية الاقتراض بين البنوك: ان البنك المركزي يتولى توجيه هذه العمليات، حيث يقوم بخصم أرصدة البنوك فيما بينها، ويعد هذا النوع من الاقتراض افضل بديل متاح لدى البنوك التجارية، لأن سعر الفائدة فيه يخضع للعرض والطلب.³

¹ كمال مطهري، دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية . علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2011 - 2012، ص 11.

² محمد يدو. مريم سياخن، دور البنوك المركزية في تفعيل التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية مع الاشارة للتجربة السعودية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 01، العدد 07، جامعة البليدة، الجزائر، افريل 2017، ص 356-357.

³ محمد لعناني، عزوز مناصرة، اثر اصدار البنك المركزي للنقود الرقمية على النظام المصرفي التقليدي، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 20، العدد 02، جامعة الجزائر، 2020، ص 342-343.

ثالثا: تحصيل الشيكات والإشراف على البنوك التجارية

1- تحصيل الشيكات: ان عملية تحصيل الشيكات من قبل البنوك التجارية تمر في كثير من الاحيان بغرفة المقاصة لدى البنك المركزي في حالة وجود متعاملين بين بنكين مختلفين. وتعتبر هذه الغرفة عن العلاقة الموجودة بين البنك التجاري والبنك المركزي، حيث يقوم هذا الأخير بتسهيل عملية المقاصة بين البنوك، ومن جهة اخرى فان التسوية الدفترية للحسابات ما بين البنوك تضع حدا للمخاطر الناجمة عن انتقال النقود، وكذلك فان العلاقة التي تفرضها عملية المقاصة تعمل على تحويل المستحقات النقدية بسرعة الى سيولة جاهزة، ويمكن ان تستعمل هذه السيولة في فرص استثمارية تكسب من خلالها البنوك التجارية فوائد؛

2-الإشراف على البنوك التجارية: ان البنوك المركزية تعمل في معظم دول العالم على توجيه البنوك التجارية والإشراف عليها، ويتوقف هذا الدور على مدى تدخل الدولة في القطاع المصرفي، وما اذا كان البنك المركزي هو المسؤول الوحيد على أداء هذا الدور. وفي أغلب الاحيان تكون السياسة التوجيهية التي يشرف عليها البنك المركزي منحصرة في نقاط معينة نوجزها فيمايلي:

-الحجم الملائم والأمثل لرأس مال البنك، والذي يحقق التوازن الأمثل والاستخدام الكامل لهذه الموارد؛
-تنظيم وتحديد معدلات الفائدة بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية السائدة، وفرض رقابة كذلك على الائتمان بواسطة هذه المعدلات؛

-الاتجاهات الخاصة بالاستثمار حتى تتجنب البنوك التجارية التعامل في الاستثمارات غير مربحة.¹

رابعا: رقابة البنك المركزي على البنوك التقليدية

يعتبر البنك المركزي بالدرجة الأولى المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية فهو الذي يتولى ادارة شؤون النقد والائتمان وذلك باعتماده على ثلاثة أنواع من الوسائل في الرقابة على الائتمان، وقبل اعطاء اكثر تفصيل عن هذه الأنواع يجب علينا التطرق الى تعريف الائتمان، وقد عرف الائتمان بأنه "عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتبعه المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة على أقساط في تواريخ محددة"... ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، نستنتج من التعريف أعلاه أن عملية الائتمان:

¹ حورية حمي، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005 - 2006، ص 41.

- يتضمن الائتمان علاقة بين طرفين: طرف دائن وطرف مدين؛

- يركز أساسا على الثقة؛

- ينشأ من خلال عملية تبادلية؛

- يتضمن الائتمان من قبل المدين بالدفع بتاريخ محدد؛

- يأخذ صورة شفوية أو تحريرية ضمنية.

وعليه فان عملية الائتمان تعتبر المصدر الرئيسي للمصاريف الرئيسية حيث يعرفها الكثير بأنها "مؤسسات تقرض لتقرض" واذا ماتركت تلك المصاريف دون رقابة عند قيامها بمنح الائتمان فانها قد تسبب ازمات حادة تؤدي الى اشعار افلاس المصاريف أو التعارف مع السياسة الاقتصادية العامة لأي بلد، لذلك دعت الضرورة أن تأخذ البنوك المركزية على عاتقها مهمة ادارة وتنظيم رقابة العمليات الائتمانية على المصارف التجارية والمؤسسات الاقتراضية الاخرى. وفيما يلي أهم الوسائل أو أسلحة البنوك المركزية في مراقبة وتوجيه الائتمان.

- الرقابة الكمية: تهدف الى التأثير في كمية أو حجم الائتمان بمجموعة بغض النظر عن أوجه استخدام الائتمان والقطاعات التي توجه اليها؛

- الرقابة الكيفية او النوعية: تستهدف التأثير في نوع الائتمان ووجهته وليس في مقاديره فقط بقصد توجيه بعض الأنشطة الاقتصادية وهي ثلاثم الأوضاع الخاصة التي تتميز بها الاقتصاديات المختلفة؛

- الرقابة المباشرة: تعتمد على التأثير الذي يمارسه البنك المركزي اتجاه المصارف التجارية والذي ينعكس على النشاط الائتماني والمصرفي.¹

1- وسائل الرقابة الكمية: ينصب عمل الأدوات الكمية أو وسائل الرقابة الكمية الى التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك وبغض النظر عن أوجه استعماله، ويستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك، باستخدام مجموعة من الوسائل الكمية وهي: سياسة معدل اعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة، وسياسة الاحتياطي القانوني وسأتناول كل أداة على حدى فيما يلي:²

¹ عبد القادر شويرب، سمير دلهوم، الادوات الرقابية للبنك المركزي على البنوك التجارية في الجزائر دراسة حالة وكالة المسيلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر، 2018-2019، ص ص 72 - 73.

² إيمان باديس، دور البنك المركزي في ممارسة الرقابة على البنوك التجارية . دراسة حالة بنك الجزائر. ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2011-2012، ص 65.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

أ- سياسة معدل اعادة الخصم: وهي عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل اعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، والافتراض منه باعتباره الملاذ الاخير للاقراض، ويسمى أيضا سعر البنك، وتعتبر عملية اعادة الخصم شكلا من أشكال اعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة؛¹

ب- سياسة السوق المفتوحة: يقصد بعملية السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع أو شراء السندات الحكومية وغيرها في أسواق رأس المال والسوق النقدية حيث تؤدي عمليات شراء الأوراق المالية الى زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية في حين تؤدي عملية البيع الى امتصاص هذه الاحتياطات؛

ج- سياسة الاحتياطي القانوني: تنص التشريعات عادة على الزام كل بنك تجاري الاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من اصوله النقدية ووداعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، والهدف من ذلك هو حماية المودعين ضد أخطاء تصرفات البنوك التجارية، ثم أصبحت فيما بعد وسيلة فنية فعالة للتأثير في قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، حيث ان رفع هذه النسبة يؤدي الى التقليل من سيولة البنك التجاري وبالتالي التقليل من قدرته على التوسع في القروض والعكس في حالة خفض في نسبة الاحتياطي الالزامي.²

2- وسائل الرقابة الكيفية: هي الأدوات التي تسعى الى التأثير على الائتمان من حيث نوعية ومجالات استخدامه، وتتمثل في:

أ- تأطير القروض: يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلا يقيد الائتمان بالقطاعات التي هي سبب في ذلك والعكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القرض، أما في حالات التضخم الجامح تكن سياسة تأطير القروض اجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض؛

ب- السياسة الانتقائية للقروض: تهدف هذه الاجراءات الانتقائية الى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى، وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة

¹ مهم رشيدة وآخرون، دور البنك المركزي في الرقابة على القطاع المصرفي الجزائري . دراسة تحليلية {2015-2016}، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2017-2018، ص 12.

² عمار زيتوني . مراد خروبي، المعاملات المالية في البنوك : دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التجارية، مجلة الاحياء، العدد 11، جامعة باتنة، الجزائر، ص ص 255-256.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

والهدف من هذه الاجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع آخر، والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.¹

3- وسائل الرقابة المباشرة: وتتمثل فيما يلي:

أ- **أسلوب العلانية:** وفيه يقوم البنك المركزي بنشر بيانات صحيحة عن حالة الاقتصاد القومي وما يناسبه من سياسة معينة للائتمان المصرفي ووضعها أمام الجمهور، وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام والبنوك التجارية من أجل اقناعهم في مساندة ودعم السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي في التوجيه والرقابة على الائتمان ويرتبط نجاح هذا الأسلوب بدرجة التقدم الاقتصادي والوعي المصرفي حيث يعتبر أكثر نجاحا في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية؛

ب- **أسلوب الاقناع الادي:** ويتمثل في التوجيهات والتصريحات والنصائح التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال عقد اللقاءات مع مسؤولي هذه البنوك لتوضيح هدف البنك المركزي الذي يرمي تحقيقه في شئون النقد والائتمان ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على مدى تفهم البنوك التجارية لسياسة البنك المركزي طواعيا، وفي حالة عدم نجاح هذا الأسلوب، فان البنك يضطر الى استخدام أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة؛

ج- **أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة:** وفيه يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية والتي تصبح ملزمة بتنفيذها والا تعرضت للعقوبات من قبل البنك المركزي، ويحقق هذا الأسلوب نجاحا في الرقابة على الائتمان وخاصة في البلدان المختلفة التي لا تنجح أساليب الرقابة الكمية والنوعية في تحقيقها.²

¹ محمد يدو . مريم سباحن، مرجع سابق، ص357.

² محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية {نظرية . تحليلية . قياسية}، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الاردن، 2011، ص ص 34-35.

المبحث الثاني : ماهية البنوك التقليدية

تعد البنوك التقليدية أحد المكونات الأساسية للجهاز المصرفي، وأهم ما يميزها عن البنوك الأخرى هي تلقي الودائع بكل أنواعها، وعلى هذا الأساس سوف نتناول في هذا المبحث تعريف البنوك التقليدية، خصائصها وأنواعها، مصادرها واستخداماتها، وصيغ تمويلها وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف البنوك التقليدية

أعطيت للبنوك التقليدية تعريف عديدة نوجز بعضها فيما يلي:

- يعرف بأنه "كل منشأة تقوم بصفة معتادة بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع تحت الطلب أولاً، أو تقوم بتوظيف سندات، قروض أو شهادات ايداع لاستعمالها كلياً أو جزئياً في منح القروض لحسابها وعلى مسؤوليتها".¹

- يعرف بأنه "مؤسسة مالية، وظيفتها الرئيسة تجميع الأموال من أصحابها في شكل ودائع جارية وقروض بفائدة محددة ابتداء، ثم إعادة اقراضها لمن يطلبها بفائدة أكبر، ويربح البنك الفرق بين الفائدتين، كما يقدم الخدمات المصرفية المرتبطة بعمليتي الاقتراض والاقتراض".²

- يعرف بأنه "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول الودائع تدفع عند الطلب، أو لاجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقرها البنك المركزي".³

- يعرف بأنه "مؤسسة مالية تخضع للقوانين والتشريعات المصرفية وتهدف لتحقيق الربح من خلال نشاطها المصرفي والمتمثل بقبول الودائع وتقديم الخدمات ومنح الائتمان بشتى أنواعه".⁴

¹ شوقي بورقية، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والاجراءات والتكلفة، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص58.

² مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الاسلامية. دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير، الجامعة الامريكية المفتوحة، القاهرة، 2006، ص 11.

³ محمد يدو. مريم سياخن، مرجع سابق، ص347.

⁴ طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سماره، مرجع سابق، ص154.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البنوك التقليدية بأنها "عبارة عن مؤسسات مالية ائتمانية يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، وتمثل حلقة ربط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي وتسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن".

المطلب الثاني: خصائص وأنواع البنوك التقليدية

سنتطرق في هذا المطلب إلى خصائص وأنواع البنوك التقليدية يمكن ايجازها فيمايلي:

أولاً: خصائص البنوك التقليدية

تتميز البنوك التقليدية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات وتتمثل أهمها في النقاط التالية:¹

-تعد ركيزة الجهاز المصرفي لأي بلد، كونها من المؤسسات الاساسية ضمن الهيكل المصرفي بعد البنك المركزي، غير أن ما يميزها عن هذا الأخير أنها تتعدد وتنوع وتنتشر في العديد من المناطق بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي على عكس البنك المركزي الذي يترأس فقط الجهاز المصرفي للدولة؛

-تنفرد دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى بمهمة تلقي الودائع بمختلف أنواعها، مما يخلق للمدخرين فرصاً متنوعة لاستثمار مدخراتهم؛

- كما تشكل الودائع لدى البنوك المصدر الأكبر من مصادر أموالها حيث تعتمد عليها أكثر مقارنة برأسمالها وهذا ما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر، مما يفرض عليها الحذر في إدارة هذه الأموال والتوفيق بين متطلبات السيولة والربحية عند توظيف الأموال؛

- ما يميز البنوك التقليدية أيضاً عن غيرها من المؤسسات هو خلقها لودائع جديدة من خلال عملية الاقتراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، كما أنها تمنح أنواعاً مختلفة من القروض سواء القصيرة، المتوسطة أو طويلة الأجل، وهو ما يتيح فرصاً متنوعة للمقترضين.

ثانياً: أنواع البنوك التقليدية

تصنف البنوك التقليدية عموماً إلى أربعة أنواع رئيسية تتمثل في:²

¹ نور الايمان بوزراع، واقع العمل البنكي في ظل توجه البنوك التقليدية الى المنتجات البنكية الاسلامية . دراسة حالة البنوك العاملة بولاية سطيف ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2016-2017، ص10.

² شوقي بورقية، مرجع سابق، ص58.

-البنوك المركزية (تم التطرق اليها في المبحث الأول)

-البنوك التجارية؛

-البنوك المتخصصة ؛

- بنوك الأعمال والاستثمار.

1- البنوك التجارية: تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لاتزيد في الغالب عن السنة ومن أهم

أعمالها خصم الأوراق التجارية والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات.¹

2-البنوك المتخصصة: هي تلك البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددًا من النشاط

الاقتصادي مثل النشاط الصناعي أو الزراعي أو العقاري وذلك وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها والتي لا يكون

قبول الودائع تحت الطلب بين أوجه نشاطاتها الرئيسية.²

3-بنوك الأعمال والاستثمار: يكمن الدور الأساسي لبنوك الأعمال والاستثمار في خدمة الاستثمار وفقا

لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحددها الدولة. بحيث يمكن لهذه البنوك أن تقوم بإنشاء شركات

استثمار متخصصة تزاوّل أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، كما يمكنها أن تقوم بدور الوساطة في سوق رأس

المال، أي التمويل طويل الأجل الخاص بالاستثمارات الكبرى، أما قبول الودائع فلا يعد من وظائفها وبالتالي

لا تحتاج الى سيولة نقدية كبيرة كما هو الحال في البنوك التجارية.³

المطلب الثالث: مصادر واستخدامات البنوك التقليدية

تنقسم مصادر البنوك التقليدية الى مصادر داخلية وأخرى خارجية، أما استخداماته فتتقسم الى ثلاث عناصر

رئيسية وهي الأرصدة النقدية الحاضرة، الأصول المتداولة، الأصول الثابتة، ويمكن توضيحها فيمايلي :

أولا: مصادر(موارد)الأموال في البنوك التقليدية

يقصد بها الموارد المالية أو الديون التي من خلالها يؤمن البنك النقود والسيولة اللازمة لمباشرة نشاطاته، وتظهر

المصادر المالية للبنك في جانب الخصوم من ميزانيته، وهي تشكل التزاما بالنسبة للبنك وتنقسم الى مصادر

داخلية(ذاتية) وأخرى خارجية.

1-المصادر الذاتية (الداخلية): وهي التي تمثل التزامات البنك اتجاه المساهمين، وتشمل مايلي:

¹ محمد الصيرفي، ادارة المصارف، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية ،مصر، 2007، ص25.

² محمد الصيرفي، ادارة العمليات المصرفية: العادية - غير العادية - الالكترونية، ط1، دارالفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016، ص 54.

³ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص61.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

أ-رأس المال المدفوع: الذي يتكون من الأموال التي يدفعها المساهمون عند تأسيس البنك، ويستخدم غالبا في وضع الأساس المادي والفني له، ويقتصر دوره بالنسبة للبنك التجاري في تحقيق الضمان والثقة للمودعين، كما يعتبر مؤشرا لمتانة المركز المالي للبنك.

ب-الاحتياطات: وهي المبالغ التي يقتطعها البنك من أرباحه الصافية في كل سنة، يكون البعض منها اجباريا يلتزم البنك بتكوينها بنص القانون، والبعض الاخر اختياريا يكونها البنك بهدف تدعيم مركزه المالي وحماية المودعين.¹

ج-الأرباح المحتجزة أو غير الموزعة "حقوق المساهمين": تتجه المصارف عموما الى المحافظة على استقرار توزيعات الأرباح التي تجريها سنويا وتشكل الأرباح غير الموزعة احتياطيا لموازنة توزيعات الأرباح، بالاضافة الى أنها تدعم حقوق المساهمين الأخرى من رأس مال واحتياطات.²

د- المخصصات: تكون المخصصات في العادة قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ اعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول. وتحمل الأرباح عادة بقيمة هذه المخصصات.

وتختلف نسبة المخصصات حسب ظروف كل مصرف ومن أمثلة المخصصات: مخصصات الاستهلاك ومخصص الديون المشكوك فيها.³

2-المصادر غير الذاتية(الخارجية): وتمثل هذا الموارد التزامات البنك للغير، وبالقاء نظرة سريعة على عناصر خصوم البنك التجاري نتأكد من الأهمية النسبية الكبرى التي تحظى بها الودائع مقارنة بباقي موارد البنك، وفيمايلي عرض مختصر لأهم الموارد الخارجية للبنك:

¹ سهام بوخلالة، المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية "دراسة تطبيقية مقارنة في الجزائر خلال الفترة 2004-2014"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016-2017، ص ص 52-53.

² طه عبد العظيم محمد، الاصلاح المصرفي للبنوك الاسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازل 111، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2020، ص20.

³ محمد الصيرفي، ادارة المصارف، مرجع سابق، ص35.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

أ-الودائع: عبارة عن قائمة المبالغ المملوكة للغير والمودعة لدى البنك، ويمكن أن تكون الودائع بأشكال مختلفة نعرض في أدناه تفاصيل كل نوع من الودائع:¹

- الودائع تحت الطلب: يطلق على هذه الودائع أيضا "الودائع الجارية" أو "الحسابات الجارية" وكلها تحمل نفس المعنى، وهو انه يمكن سحب هذه الودائع . أو جزء منها . في أي وقت، وبالطبع يمكن ايداع مبالغ اضافية في أي وقت.²

-الودائع لأجل: وتكون لأجل محدد ولايمكن سحبها قبل انتهاء المدة، وتدفع البنوك فوائد لاصحاب هذه الودائع.³

-ودائع الادخار: وتسمى أيضا ودائع التوفير تتمثل في الأموال المودعة لدى البنك بهدف الادخار، يودع أصحابها بدلا من تركها عاطلة في خزائنها الخاصة وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها، بحيث يقدم البنك فوائد على هذه الودائع بهدف تشجيع الافراد على الادخار وتنمية الوعي الادخاري.⁴

ب-القروض المصرفية: وتتمثل في القروض التي يتحصل عليها البنك التقليدي من بنوك أخرى سواء كانت محلية أو أجنبية، وقد يكون في بعض الحالات البنك المقرض هو البنك المركزي.

ثانيا: استخدامات الاموال في البنوك التقليدية

تتمثل استخدامات الأموال في البنوك التقليدية في جانب الأصول من الميزانية، وترتب هذه الأصول في الميزانية ترتيبا تنازليا حسب درجة السيولة، بحيث تبدأ بالنقدية الحاضرة أو الجاهزة والتي تعتبر أقل الأصول سيولة، ولقد تم تقسيم هذه الاستخدامات الى ثلاث عناصر رئيسية تتمثل في:

¹ عائشة طي، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك "دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والاسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008-2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . التجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2016-2017، ص19.

² حسن محروس، إدارة المنشآت المالية الجزء الأول البنوك التجارية، كتب عربية، دمشق، 2006، ص11.

³ هشام بن حواشي، تقييم اداء النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية "دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB وكالة سعيدة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2020-2021، ص10.

⁴ سندس ربحان باهي، دراسة واقع فتح نوافذ اسلامية في البنوك التجارية . دراسة تجارب دولية رائدة [الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا والجزائر].، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2017 - 2018، ص ص 07 - 08.

1- الأرصدة النقدية الحاضرة "القيم الجاهزة": تكون فيها نسبة السيولة كاملة وتشمل على البنوك التالية:

أ-النقدية بالصندوق:وتتمثل في المبالغ النقدية التي تحتفظ بها البنوك في خزائنها لمواجهة متطلبات السحب اليومي.

ب-الأرصدة لدى البنك المركزي: وتتمثل هذه الأرصدة في الحساب الجاري الذي يحتفظ به البنك المركزي وحساب الاحتياطي النقدي المقرض على البنوك نسبة مئوية ثابتة أو متغيرة من اجمالي قيمة الودائع بأنواعها.

ج-أرصدة لدى البنوك الاخرى: وتتمثل في المعاملات المتبادلة بين البنوك التقليدية المدرجة في شكل شبكات أو تحويلات أو قروض ويتم التعامل بينها عموما بنظام الحسابات المكشوفة.

د-أرصدة لدى المراسلين بالخارج: وتتمثل في المعاملات الجارية التي يفتحها البنك لدى البنوك المراسلة في الخارج، لتغطية معاملات الزبائن التي تتم بالخارج كدفع قيمة مستندات التصدير والقيام بعمليات التحويل وصرف العملات الاجنبية.

2-الأصول المتداولة: وهي ما تسمى بالاستثمارات أو مصادر الإيرادات ويمكن حصرها في النقاط الرئيسية التالية:

أ-محفظة الأوراق المالية: ويتمثل هذا العنصر في الأموال المستثمرة في الأوراق المالية، والمتمثلة في الأسهم والسندات، حيث يقوم البنك بشراء سندات ذات الفائدة المحددة مسبقا، والصادرة عن هيئات أو مؤسسات أو حكومات محلية أو أجنبية، أما فيما يخص الأسهم فان البنك التقليدي يقوم بشراء وبيع أسهم الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية، حيث يقوم بالشراء حيث تدنى الأسعار والبيع عند ارتفاعها، وكسب الفروق بين السعرين "سعر البيع والشراء" أو المساهمة في رأس مال الشركات وحصوله على عائد من أرباح هذه الشركات.¹

ب-الأوراق التجارية المضمومة: وهي تمثل قروض قصيرة الأجل، لأنها عبارة عن أوراق تجارية قام بخصمها للمتعاملين، مقابل عمولة.²

ج-القروض والسلف: وتشمل كافة القروض والاعتمادات الممنوحة للعملاء سواء المضمونة أو غير المضمونة، كما تشمل القروض الممنوحة للبنوك المتخصصة والسندات الأذنية التي تصدرها الهيئات والمؤسسات العامة بضمان وزارة الخزانة كما يدرج فيها الديون المشكوك في تحصيلها.

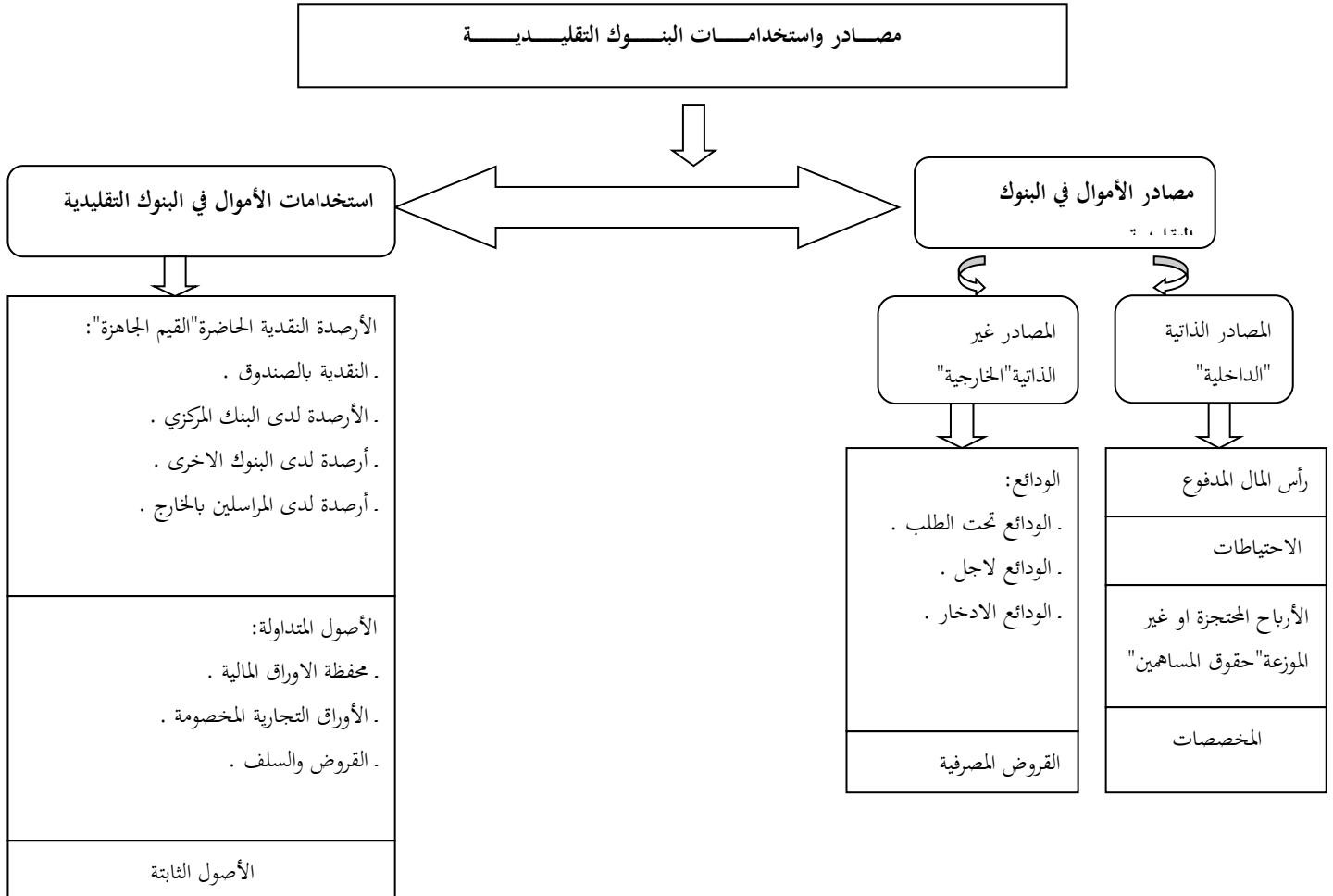
¹ سلاف لعوي، منيرة مصباحي، الحوكمة في البنوك "دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2016-2017، ص ص 08-09.

² سندس ريجان باهي، مرجع سابق، ص 09.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

2- الأصول الثابتة: وتتضمن ممتلكات البنك كالبناية والالات والمعدات الحاسوبية.¹

الشكل رقم (02): مصادر واستخدامات البنوك التقليدية



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ماسبق.

المطلب الرابع: صيغ التمويل في البنوك التقليدية

يقدم البنك التقليدي صيغ متنوعة حسب الآجال وهي كالتالي:

أولا - التمويل قصيؤ الأجل في البنوك التقليدية:

1- تمويل الأفراد قصير الأجل: تعتبر وظيفة تقديم القروض للأفراد أحد الوظائف الأساسية للبنوك التقليدية،

حيث تسمح هذه القروض بتحسين معيشة الأفراد، ونميز نوعين من هذه القروض، قروض للاستهلاك وقروض

عقارية قصيرة الأجل والتي يمكن تلخيصها في النقطتين التاليتين:

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص117.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

أ- **اعتمادات الخزينة للاستهلاك:** تتمثل اعتمادات الاستهلاك في جملة المبالغ المعطاة للأفراد لتمويل كل حاجياتهم الاستهلاكية من سيارات وأجهزة الكترونية وسفر...، وحتى في اقتناء حاجياتهم اليومية، ويأخذ هذا النوع من القروض الأشكال الأساسية التالية:

- **القروض الشخصية العادية:** وهو القرض الذي يسمح بتمويل كل العمليات والمشاريع دون تحديد أو توجيه من طرف البنك، ويتركز أساسا على الثقة الموجودة ما بين البنك والعميل نظرا لاستعمال هذا الأخير لحسابه بشكل جيد؛

- **الاعتمادات الشخصية الدائمة:** يهدف هذا الاعتماد الى تمويل كل الحاجيات المتعلقة بالخزينة والتجهيزات، ويعمل البنك بمقتضاها بوضع مبلغ معين تحت تصرف العميل، ولا يتجاوز عموما مبلغ القرض أجر ثلاثة أشهر؛

- **بطاقات الائتمان:** هي بطاقات شخصية تصدرها البنوك أو مؤسسات تمويل دولية، ضمن شروط معينة، تمنحها لأشخاص لديهم حسابات مصرفية مستمرة مقابل رسم مبدئي ورسم اشتراك سنوي، بحيث تسمح لحاملها بتسديد مقتنياته الجارية الى حد معين يكون محدد مسبقا وهو يساوي عادة أجر شهر، ومدة صلاحيتها تتراوح ما بين 12 و 24 شهر؛

- **السحب على المكشوف الخاص بالأفراد:** ويتمثل هذا القرض في امكانية أن يصبح حساب الشخص المستفيد مدينا ولفترة محددة مسبقا، حيث يساعد على تغطية العجز المالي لبعض الأشهر. وهناك بعض الأشكال الأخرى بحيث توجد في بعض البنوك التقليدية ولا توجد في أخرى، لذا اختصرنا الذكر على الأشكال الرئيسية والموجودة عموما في كل البنوك التقليدية.

ب- **القروض العقارية قصيرة الأجل:** وتتمثل في القروض الموجهة لتمويل كل المصاريف المتعلقة بالعقار وبالخصوص تلك المرتبطة بالسكن الرئيسي أو الثانوي، وهذا في الأجل القصير أقصاه سنتين، وتتمثل في:

- **اعتمادات الوصل:** تعتمد هذه القروض في حالة يكون فيها المقترض ينتظر بيع عقار ما لشراء عقار آخر جديد، وبدون انتظار، يساهم البنك بمقدار 70% من قيمة العقار الجديد الى حين بيع العقار القديم، كما يتميز هذا القرض بتكلفته الباهضة نظرا لخطورته وذلك في حالة تعطل بيع العقار القديم.¹

2- **تمويل المؤسسات قصيرة الأجل:** وتتمثل في:

¹ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص ص 69 - 70.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

أ- **اعتمادات الصندوق:** تسمى بهذا الاسم لارتباطها بالصندوق، والهدف منها تزويد صندوق العميل وتلبية احتياجاته الانية من السيولة، واعتمادات الصندوق هي تلك التي يقدم البنك بموجبها أو يتعهد بتقديم الأموال لمعامله مقابل وعد بالوفاء في الموعد مع دفع فائدة، ولهذا النوع من القروض عدة أشكال، نذكر منها:¹

- **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن "قروض تمنح من قبل البنك للمؤسسات التي تعاني من صعوبات في السيولة القصير جدا "المؤقتة" والتي من الممكن أن تنتج عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي اذن ترمي الى تغطية الرصيد المدين الى جند أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقطع مبلغ القرض مع معدل الفائدة".

فيقوم البنك بتقديم هذا النوع من القروض بجعل حساب الزبون مدينا في حدود مبلغ معين ومدة زمنية لا تتجاوز عدد أيام الشهر مقابل حساب أجر هذا التسهيل على أساس الاستعمال الفعلي والمدة الزمنية الفعلية، ويمكن تحديد هذه العملية خلال نهاية كل شهر؛

- **السحب على المكشوف:** هو تمويل يمنحه البنك للمؤسسة التي عادة ما تكون من عملائه الدائمين، اذ يسمح لها باستخدام أموال اكبر من رصيدها لدى البنك لتصبح مدينة له لمدة زمنية متفق عليها وعادة ماتمتد هذه المدة من 15 يوما الى سنة كاملة وذلك حسب طبيعة عملية التمويل (تمويل النشاط، شراء بعض السلع بتسميات كبيرة بسبب انخفاض أسعارها في السوق...)، ويفرض البنك على المؤسسة المستفيدة معدل فائدة على أساس أيام السحب؛²

- **اعتمادات الحملة:** يهدف هذا النوع من الاعتمادات الى تمويل احتياجات دورة الاستغلال، وذلك في حالة معرفة نشاط المؤسسة لاختلالات موسمية، أو عدم قدرتها على تغطية العجز بواسطة أموالها الخاصة، مثل المؤسسة التي تقوم بالانتاج كل سنة والبيع في فترة قصيرة جدا، أو أن تشهد تكاليف استثنائية مثل تكاليف اطلاق حملة اشهارية، ويتغير مبلغ وفترة الاعتماد حسب نشاط كل مؤسسة، وعموما يكون لفترة أقل من تسعة أشهر؛

¹ محمد شبيب، اثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية "دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسطيف"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2006-2007، ص34.

² حياة بن حراث - رشيد يوسف، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري "وكالة مستغانم"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 02، جامعة مستغانم، الجزائر، ص47.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

-**القرض الفوري:** يهدف هذا النوع من القروض الى تلبية حاجات تمويلية لفترة تتراوح ما بين 03 و 10 أيام في المتوسط، ونظرا للايجابيات التي يتميز بها هذا النوع من القروض أصبح الأكثر بحثا من طرف المؤسسات الصناعية والتجارية، وخاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME وتمثل هذه الايجابيات في:

- مرونة استعماله من حيث المبلغ وتاريخ الاستحقاق؛

- ذف الرسم المطبق على المكشوف بحيث تتمثل تكلفة هذا القرض في النسبة المطبقة فقط والتي تكون عادة أقل من 01% ويشترط في تقديم هذا القرض وجود ثقة كبيرة جدا بين البنك والمؤسسة؛

ب- **اعتمادات تحريك الحقوق التجارية:** اعتمادات الحقوق التجارية هي العمليات التي تسمح للمؤسسات بتحريك ديونها المتبقية مع العملاء المثبتة في شكل أوراق تجارية، حيث تعبر كلمة تحريك عن تحويل هذه الديون الى سيولة بواسطة ثلاثة طرق أساسية تتمثل في:¹

1- **الخصم التجاري:** هو تظهير الورقة التجارة التي لم يحل أجلها بعد تظهيرها تظهيراً ناقلاً للملكية الى بنك يقوم بدفع قيمتها للمظهر، بعد استئصال قدر يمثل فائدة مبلغ الورقة عن المدة ما بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق وتسمى بسعر الخصم مضافا اليها العمولات، وذلك مع التزام المستفيد من الخصم برد القيمة الاسمية للورقة الى البنك عند عدم استيفاء قيمتها من المدين فيها؛²

2- **طريقة DAILY:** وتسمى بذلك نسبة لمبتكرها Etienne Dailly والتي مفادها حصول المؤسسة على قرض من البنك أو مؤسسة مالية مقابل تحويل أورهن ديونها سواء كانت ممثلة بأوراق تجارية أم لا، وتتم هذه العملية بطريقتين مختلفتين:

- **طريقة الخصم:** أي خصم جزء من ديون الزبائن التي لا تكون عموما ممثلة بأوراق تجارية؛

- **طريقة الضمان:** أي وضع ديون الزبائن كضمان لدى البنك للحصول على القرض ثم تقوم المؤسسة بتحصيل ديونها بنفسها، وتعتبر الأكثر استعمالا حاليا.

3- **طريقة الفوترة:** تعود كلمة الفوترة L'affacturage الى الكلمة الانجليزية factoring والتي تعني بالنسبة للمؤسسة بيع الفواتير أو الحقوق التجارية لدى العملاء الى البنك أو إلى مؤسسة مالية متخصصة تسمى factor

¹ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص 72.

² مسعودة حمدان، ادوات التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية. دراسة مقارنة لبنك BDL وكالة بوسعادة وبنك AGB وكالة المسيلة. ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر {أكاديمي} في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2014 - 2015، ص 23.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

ولقد عرفها البنك المركزي الفرنسي كالآتي: "تتمثل طريقة L'affacturage في تحويل الحقوق التجارية من المؤسسة الى البنك أو المؤسسة المالية المتخصصة factor التي تقوم بمراقبة زبائن المؤسسة وتسيير حساباتهم، بما في ذلك تحصيل ديونهم تجاه المؤسسة مقابل عائد محدد مسبقا، وتعمل مؤسسة factor على إيجاد الضمانات اللازمة ضد المخاطر، اذن تعتبر طريقة الفوترة تقنية للتغطية والضمان من المخاطر وتحصيل الحقوق التجارية.¹

ج- اعتمادات على البضائع: المؤسسة التي تحتاج الى أموال لتمويل مخزونها تستطيع أن تطلب اعتمادا من البنك الذي تتعامل معه اذا كانت لديها كمية من البضائع تستعملها كرهن مقابل الحصول على هذه الاعتمادات، ويمكن للمؤسسة أن تطلبها بطريقتين:

1- التسبيق على البضائع: المؤسسة التي تمتلك بضائع في مخزنها تستطيع أن تطلب قرضا بضمان هذه البضائع، والتي توضع كرهن في مخازن المؤسسة الى غاية تسديد القرض؛

2- طريقة خصم سند الرهن: عندما يوافق البنك على منح المؤسسة اعتمادا على بضائع يفضل غالبا ايداع البضائع لدى جهة معينة وهي المخازن العمومية عادة، وهي كانت تتمثل في الجزائر في مخازن الشركة الوطنية للعبور والمخازن SONATMAG سابقا، وعند وضع البضاعة في هذه المخازن تعطى للمؤسسة وثيقة تسمى Récépissé-warrant وتضم:

- الوصل Récépissé: وهو يثبت ايداع البضاعة ويذكر فيه اسم ومهنة وعنوان المودع، وكذلك نوع وكمية وقيمة البضاعة، وهذا الوصل يمكن نقل ملكيته (أي ملكية البضاعة) بالتظهير.

- سند رهن البضاعة warrant: وهو وثيقة رهن يتضمن نفس المعلومات المثبتة على الوصل، وهو الذي يسمح للمودع بالحصول على قرض استنادا الى قيمة البضاعة المودعة، واذا لم يستعمل في عملية رهن مقابل قرض فانه يبقى مرفقا بالوصل، وبامكان مالك البضاعة فصله عن الوصل وتظهيره لصالح دائن لان السند قابل للتظهير، وعندئذ يصبح هذا السند ورقة تجارية وتنطبق عليه نفس خصائص تلك الاوراق.

د- الاعتمادات بالامضاء: الاعتماد بالامضاء يعني أن البنك يتدخل ليس بالاقراض المباشر أو بوضع الأموال تحت تصرف المؤسسة أو العميل، وانما بتقديم ضمانه للمؤسسة على شكل توقيع.

والاعتماد الناشئ عن توقيع البنك يستند الى المركز المالي للعميل، لذلك يكفي ان يستند هذا الأخير على ذلك التوقيع في انجاز عملياته، أو الحصول على أموال من جهة أخرى ولو لم يؤد ذلك الى خروج الأموال من خزانة هذا

¹ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص ص 73 - 74.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

البنك غالبا، لأن دفع البنك للأموال لا يتم ذلك الى خروج الأموال من خزانة هذا البنك غالبا، لأن دفع البنك للأموال لا يتم الا في حالة افلاس المؤسسة أو عجزها عن التسديد.

تمنح الاعتمادات بالامضاء على عدة صور أهمها:

-القبول أو التعهد: القبول المصرفي هو أن يقبل البنك كمبيالة يسحبها عليه العميل أو الطرف الآخر الذي يتعامل مع العميل، فيصبح من السهل تداولها أو خصمها لدى بنك آخر؛¹

-خطاب الضمان: هو تعهد كتابي غير قابل للإلغاء يصدر من المصرف بناء على طلب عميله ويسمى بالأمر بدفع مبلغ نقدي معين أو قابل للتعيين الى المستفيد الذي صدر لصالحه خطاب الضمان شخصا عن أول طلب منه من خلال مده سريان الخطاب، وهي من أهم التسهيلات الائتمانية في البنوك حيث تعتمد عليها الحياة الاقتصادية اعتمادا كبيرا وعلى عاملين أساسيين هما:

1-عامل السرعة وذلك نظرا لتطورات الكثيرة التي تحدث في عصرنا والتي تتلاحق باستمرار؛

2-عامل الثقة في الائتمان المصرفي.²

-الضمانات: وهي ما يقبضه البنك من العميل كضمان يستوفي منه حقه في حالة ما اذا لم يوف هذا الأخير بالتزاماته المتمثلة في سداد القرض.³

3- التمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية:

أ- الاعتماد المستندي: يتمثل الاعتماد المستندي في تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارادته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثلته مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بارسال البضاعة المتعاقد عليها.⁴ ويتمثل في:

-الاعتماد القابل للإلغاء: الاعتماد القابل للنقض أو للإلغاء هو الذي يصدره البنك لصالح المستفيد، ويحتفظ فيه بحقه في تعديله أو الغائه في أي وقت؛

¹ سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص ص 59-61.

² طه عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 47.

³ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 111.

⁴ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع اشارة الى التجربة الجزائرية، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 117.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

-**الاعتماد غير قابل للإلغاء:** الاعتماد غير قابل للإلغاء هو الاعتماد الذي يصدره البنك بناء على طلب عميله لصالح المستفيد يتضمن تعهد نهائيا من قبل البنك المستفيد، بحيث لا يجوز للبنك الرجوع فيه دون موافقة أطراف العملية (العميل، المستفيد)¹؛

ب-**الاعتمادات النوعية:** والتي يمكن ابرازها في النقاط التالية:

-**تحريك الحقوق الناشئة في الخارج:** حيث يسمح هذا الاعتماد من اعادة تشكيل الخزينة المثقلة باجال التسديد المتفق عليها مع المشتريين والمستوردين الأجانب ويتولد حق المصدر بدءا من ارسال البضاعة وعموما لا يتجاوز هذا التحريك 18 شهرا، بحيث يكون عادة على شكل اصدار سند أمر للبنك؛

-**التسبيق بالعملة الصعبة للتصدير:** حيث يحصل المصدر على تسبيق من البنك بالعملة الصعبة الذي يؤدي نفس الوظيفة التي يؤديها تحريك الحقوق الناشئة في الخارج، بحيث يساعد هذا الاعتماد على الغاء كل مخاطر التبادل؛

-**التسبيق بالعملة الصعبة للاستيراد:** في هذه الحالة يكون المستورد هو المستفيد من التسبيق، حيث يعقد بالعملة الصعبة للاستيراد بنسبة فائدة تعادل نسبة سوق العملة الصعبة للبلد المعني، بالاضافة الى هامش ثابت يتحصل عليه البنك يحدد على أساس طبيعة العميل وكذا مبلغ التسبيق.

ج-**اعادة شراء الحقوق:** ويكون ذلك من خلال الطرق التالية:

-**طريقة الفوترة:** حيث يقوم البنك باعادة شراء كل الحقوق التي تتحمل خطر عدم التسديد؛

-**طريقة فورفايتاج:** وتتمثل في خصم الأوراق التجارية المسحوبة على المستورد، ويصبح البنك ضامنا للتسديد؛

-**تأكيد الطلبية:** لا تختلف هذه الطريقة عن طريقة الفورفايتاج الا في كونها تخص السلع التجهيزية والصناعية فقط.

د-**الاعتمادات الاخرى:** وتتمثل في الضمانات الجمركية واعتماد ستاند باي واللدان يمكن تفصيلهما كمايلي:

-**الضمانات الجمركية:** حيث يضمن البنك لمصلحة الجمارك تسديد الحقوق الجمركية في حالة عدم احترام العميل المستورد لالتزاماته؛

¹ نرجس حشيشي، دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري . وكالة عين مليلة . ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر اكايمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2014 - 2015، ص 17.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

-اعتماد ستاند باي: نشأ هذا الاعتماد في الو.م.أ، والذي أصبح يحتل مكان هام ضمن الضامانات الدولية الاخرى شيئا فشيئا، والذي يعمل بنفس الية الاعتماد المستندي.¹

ثانيا: صيغ التمويل المتوسط الأجل في البنوك التقليدية

تقدم هذه القروض عموما من طرف البنوك التجارية والبنوك المتخصصة، حيث تتراوح فترتها مابين 02 - 07 سنوات والتي تكون موجهة لتمويل التجديد والتجهيز، سواءا للأفراد أو المؤسسات او تمويل التجارة الخارجية.

1- تمويل الأفراد متوسط الأجل: وتتمثل في القروض التي تقدمها البنوك التقليدية للأفراد ويمكن حصرها فيمايلي:

أ- القرض العقاري التقليدي "الحر": والذي يساهم في تمويل شراء أو بناء مسكن جديد يكون عموما السكن الرئيسي للمستفيد، وللحصول على هذا القرض يجب توفير ضمانات مثل الرهن أو التامين، ويكون التسديد عموما شهريا، أو فصليا او بشكل سداسي في شكل دفعات ثابتة أو متزايدة أو متناقصة.

ب-القرض العقاري بمساعدة الدولة: يختلف هذا القرض عن القرض العقاري التقليدي في زيادة مساهمة الدولة بنسبة معينة في تمويل شراء السكن.

2-تمويل المؤسسات متوسط الاجل: يمكن أن يتخذ التمويل في هذه الحالة شكل القروض كما يمكن أن يتخذ شكل اعتماد، الا أنه في الغالب يكون قروض حيث تتراوح مدته كما ذكرنا سابقا مابين 02-07 سنوات، فهو يهدف الى الحصول على تجهيزات تمتلك في فترة أقصاها 10 سنوات، وتقدم القروض المتوسطة الأجل عموما من طرف بنوك الودائع، وبنوك الأعمال، حيث نميز ثلاثة أنواع من القروض المتوسطة الأجل المقدمة للمؤسسات.

-قروض متوسطة الأجل قابلة لاعادة الخصم: حيث يقوم البنك باعادة خصم القروض المقدمة للمؤسسة لدى البنك المركزي ويشترط في هذه الحالة عدم تجاوزمبلغ القرض 70% من المبلغ الاجمالي للاستثمار باحتساب كل الرسوم؛

-قروض متوسطة الأجل قابلة للتحويل: لقد جاء هذا النوع من القروض ليحل محل القروض المتوسطة الأجل القابلة للخصم، حيث يقوم البنك بتحويل حقوقه في السوق النقدي، الا أن هذه الالية لم تطبق بعد في الجزائر؛

¹ حسام كبار، نصر الدين كروش، تقييم آليات تمويل المشروعات الاستثمارية للبنوك الاسلامية والتقليدية دراسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر {2010-2015}، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2016 - 2017، ص 63.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

-القروض المتوسطة الأجل المباشرة: يختلف هذا النوع من القروض عن سابقه في أن السند الأذني لأمر المصدر من طرف البنك، يمثل اعترافا بالدين وليس وسيلة لاعادة الخصم أوالتحريك.

3-التمويل المتوسط الأجل للتجارة الخارجية: حيث نميز نوعين رئيسيين يتمثلان في:¹

أ-قرض المشتري: يعبر القرض عن الآلية التي يقوم بموجبها البنك بتقديم قرض للمستورد وهو مايسمح له بتسديد التزاماته تجاه المصدر نقدا، ويقوم المصدر بدور الوسيط في المفاوضات بين المستورد والبنوك المعنية بغرض اتمام عملية القرض؛

ب-قرض المورد: يقوم البنك بمنح المصدر قرض تمويلي أولى مما يسمح له بجمع سلع التصديرأو قروض تسمح له بتعبئة اعتماد المتولد من زبونه الأجنبي عبارة عن قرض المورد.²

ثالثا: صيغ التمويل الطويل الأجل في البنوك التقليدية

1-التمويل الطويل الأجل للأفراد: تعتبر القروض الطويلة الأجل الموجهة للأفراد قليلة جدا، حيث تنحصر في نوع واحد من القروض والذي يتمثل في:

أ-القرض الرهني: حيث تقوم البنوك أوالمؤسسات المالية المتخصصة باصدار أوراق رهنية تتعلق بالقروض الممنوحة للأفراد والمضمونة برهون، ولكي تستطيع البنوك القيام باعادة خصمها لدى صندوق اعادة التمويل الرهني يجب أن تتوفر فيها بعض الخصائص، تتمثل في أن القرض يكون موجها لتمويل سكنات خاصة بضمانات رهنية، وأن لا تتعدى مساهمة الفرد 20% من قيمة السكن.

2-التمويل الطويل الأجل للمؤسسات: حيث يتم التمويل عن طريق القروض الطويلة الأجل التي تتراوح مدتها ما بين 08 و 20 سنة والتي تكون عادة موجهة لتمويل التجهيزات الثقيلة أو مايسمى بالأصول الثابتة وتتمثل في:

أ-القروض الطويلة الاجل المباشرة: تقدم هذه القروض من طرف بنوك ومؤسسات مالية متخصصة مثل بنوك الأعمال، وبنوك القروض المتوسطة والطويلة الأجل، وتتميز هذه القروض بحرية التفاوض بين المؤسسات والبنوك حول مبلغ القرض ومعدل الفائدة؛

¹ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص ص 81-83.

² مصطفى عوادي، اليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، يومي 06-07 ديسمبر 2017، ص 03.

ب- التمويل التأجيري: ظهر هذا النوع من أنواع التمويل في الو.م.أ، وسرعان ما تنقل الى أوروبا في بداية الستينات، حيث يعتمد الى تمويل الاستثمارات سواء كانت عقارا أو منقولا، وهو عبارة عن عقد يقوم بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية المتخصصة في الايجار بتأجير أصل تمتلكه المؤسسة التي تقوم بدورها بدفع أقساط دورية تكون عموما متساوية، ويمكن للمؤسسة المستأجرة أن تقوم بشراء الأصل عند نهاية عقد التأجير، حيث يمكن تقسيم أنواع التمويل التأجيري الى مايلي:¹

-التأجير المالي: حيث تقوم المؤسسة باختيار الأصل الذي تحتاجه وتتفاوض مع بائع الأصل على قيمة شرائه، ثم تتصل بالبنك أو الشركة المؤجرة وتتفق معها على أن تقوم بشراء الأصل وتأجيره لها؛

-البيع واعادة التأجير: تقوم المؤسسة ببيع أصل تملكه الى البنك على أن يقوم هذا الأخير باعادة تأجير الأصل مرة أخرى للمؤسسة وتهدف المؤسسة بهذا الى توفير السيولة النقدية، ويعتبر البيع واعادة التأجير حالة خاصة من التأجير المالي؛

-التأجير التشغيلي: يختلف التأجير التشغيلي عن التأجير المالي في كون البنك في هذه الحالة هو الذي يقوم بصيانة الأصل بمؤجر وتضمن تكاليف هذه الصيانة الى أقساط الايجار وتحصلها من الشركة المستأجرة باتفاق منفصل عن عقد الايجار.

3-تمويل التجارة الخارجية طويل الأجل: تحرس البنوك عموما على تمويل التجارة الخارجية في الأجل القصير والمتوسط، وتبتعد عن تمويل التجارة الخارجية في الأجل الطويل لما فيها من مخاطر سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو طبيعية.²

¹ حسام كبار. نصر الدين كروش، مرجع سابق، ص ص 65-66.

² شوقي بورقية، مرجع سابق، ص 86.

الشكل رقم (03) : صيغ التمويل في البنوك التقليدية



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ماسبق.

المبحث الثالث: نوافذ التمويل الاسلامي

تعد النوافذ الاسلامية خطوة تمهيدية لممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الاسلامي، فالتمويل الاسلامي يختلف كلياً عن التمويل التقليدي وذلك لارتباطه باحكام الشريعة الاسلامية، ومن أجل ذلك نوضح كل من التمويل الاسلامي والنوافذ الاسلامية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف وصيغ التمويل الاسلامي

سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف وصيغ التمويل الاسلامي وذلك فيمايلي:

أولاً: تعريف التمويل الإسلامي

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

- التمويل الاسلامي هو "تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها الى شخص يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية".¹

- التمويل الاسلامي بالمفهوم المعاصر، يمكن أن يقال عنه "هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المراجعة أو المشاركة أو الاجارة أو الاستصناع أو السلم أو القرض".

- يعرفه محمد البلتاجي على أنه "تقديم تمويل عيني أو معنوي الى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".²

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التمويل الاسلامي بأنه "تقديم البنك لخدمات مالية عينية ونقدية للأفراد والمؤسسات وفق أحكام الشريعة الاسلامية".

¹ منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي "تحليل فقهي واقتصادي"، ط3، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004، ص12.

² فاطمة الزهراء سبع، محمد قويدري، اساسيات صيغ التمويل المطبقة في الاقتصاد الاسلامي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد32، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 221.

ثانيا : صيغ التمويل الاسلامي

تتمثل صيغ التمويل الاسلامي الى صيغ قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، طويلة الأجل، ويمكن توضيحها فيمايلي :

1- صيغ التمويل قصيرة الأجل:

أ- التمويل بالمراجحة: هي أحد أنواع بيوع الأمانة، وتقوم أساسا على كشف البائع الثمن الذي قامت عليه السلعة به، وهو من العقود الشرعية التي يتعامل بها الناس منذ القدم وحتى يومنا هذا وذلك للحاجة اليه، ونعني بالمراجحة قيام البنك بتمثيل طلب التعاقد مع العميل على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه للبنك كليا أو جزئيا وذلك مقابل التزام العميل بشراء ما أمر به وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء.¹

- أنواع المراجحة:

- المراجحة البسيطة: وتعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلا بمثل الثمن الأول وزيادة، مثل البيوع التي يقوم بها جميع التجار في العادة، فهم يشترون السلع ويضعونها عندهم حتى يأتي من يرغب بشرائها فيبعونه اياها بربح في العادة، وقد يكون البيع مساومة أو أمانة، وقد يكون الثمن حالا أو مؤجلا أو مقسطا؛
- المراجحة المركبة (المراجحة للأمر بالشراء): هي أحد بيوع الأمانة، حيث يطلب شخص من شخص آخر أن يشتري سلعة معينة ويعدده بأن يشتريها منه بربح معين.²

ب- التمويل بالسلم: هو من الصيغ الهامة للمعاملات الاسلامية وبديلا عمليا للقروض الربوية، ويمكن أن تأخذ به المصارف والمشاريع الاستثمارية الاسلامية، وهونظام ملائم لتمويل الحرفيين والمزارعين.³

- هو شراء مؤجل لسلعة موضوعة بثمن معجل؛

- هو أن يشتري البنك من العميل بثمن حال سلعة موصوفة وصفا كافيا مؤجلة التسليم الى موعد محدد، وللبنك أن يتصرف بالسلعة محل عقد السلم بصورة مختلفة بعد تسلمها فهوأن يبيعها بنفسه بثمن حال أو مؤجل، واما أن

¹ حدة رايس، مرجع سابق، ص 254.

² حسان طه . نبيل بوفليح، محاسبة التمويل بالمراجحة للامر بالشراء في ضوء معاييرهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية [الايوبي] دراسة حالة بنك فيصل الاسلامي السوداني، مجلة البحوث والدراسات، المجلد16، العدد01، شتاء2019، ص 183.

³ حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، المصارف الاسلامية مفاهيم اساسية وحالات تطبيقية، ط1، دار بغداد للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2019، ص 185.

يوكل العميل بيعها نيابة عنه بأجل أو بدون أجل.¹

-أنواع السلم:

- **السلم العادي:** حيث يقوم البنك بتمويل عاجل وحصوله على سلعة في وقت أجل؛
- **السلم الموازي:** يقوم بموجبه البنك بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلا ويبيع سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول وعند حلول الأجل يقوم البنك بتسليم نفس السلعة المشتراة بموجب العقد الأول الى المشتري بشرط أن يكون الالتزام في عقدين منفصلين تمام الانفصال فعجز البائع في العقد الأول من التسليم ينبغي أن لا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عند التسليم؛²

ج- التمويل بالقرض الحسن: هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض الى المقترض على أن يقوم هذا الأخير (المقترض) برده أو رد مثله الى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما.³

2- صيغ التمويل متوسطة الأجل:

أ- التمويل بالاستصناع: هو عقد من عقود التمويل الاسلامي، بمقتضاه يتم صنع السلع وفق الطلب، بمواد من عند الصانع بأوصاف معينة، وبثمن محدد يدفع حالا أو مؤجلا أو على أقساط، في هذا العقد يسمى المشتري مستصنعا والبائع صانعا والشيء محل العقد مستصنعا فيه، والعوض يسمى ثمنا.⁴

-أنواع الاستصناع:

- **الاستصناع العادي:** حيث يقوم البنك في هذه الحالة بصناعة السلعة محل العقد بنفسه؛

¹ حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص ص 54-53.

² هشام بن حواشي، مرجع سابق، ص ص 37-38.

³ سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الاسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الاسلامية، ط 1، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2002، ص 135.

⁴ علي يوسفات. عبد الرحمن عبد القادر، واقع صيغ التمويل التجارية الاسلامية"بالإشارة الى بعض البنوك الاسلامية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، جامعة ادرا، الجزائر، جانفي 2012، ص 368.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

- **الاستصناع الموازي:** يستند عقد الاستصناع على اساس أنه لا يشترط في الاستصناع أن يكون العقد مع الصانع مباشرة (الاستصناع العادي)، فيصبح شرعا أن يتعاقد الراغب في الاستصناع مع شخص من غير أهل

الصناعة، ثم يذهب هذا الملتزم للصناعة يبحث عن شخص يصنع له المطلوب فيأخذه ويسلمه للمستصنع.¹

ب- التمويل بالبيع بالتقسيط: البيع بالتقسيط هو البيع الذي يجعل فيه المبيع ويؤجل الثمن الى أقساط معلومة لأجل معلومة.²

ج- التمويل بالاجارة: أحد أنواع التجارة يتم فيه اتفاق المصرف مع أحد عملائه على شراء المصرف للأصل ومن ثم تأجيله للزبون لمدة طويلة مقابل دفعه عددا من الأقساط المتفق عليها، وفي نهاية المدة المتفق عليها تعود ملكية الأصل للمصرف ومن الممكن ادراج نص في عقد الايجار يعطي الخيار للزبون في شراء الأصل بعد انتهاء مدة الايجار.

-أنواع الاجارة: تنقسم الى نوعين هما:

- **الاجارة التشغيلية:** وهي عقود الاجارة التي لا تنتهي بتملك المستاجر الموجودات المؤجرة؛
- **الاجارة المنتهية بالتمليك:** هي اجارة تنتهي بتملك المستاجر الموجودات المؤجرة.³

3- صيغ التمويل طويلة الأجل:

أ-التمويل بالمضاربة: عقد بين طرفين يقدم بموجبه أحدهما المال للطرف الأخر ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها ابتداءا. أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الاخر أو تعديده. ويسمى صاحب المال رب المال ويسمى الطرف الاخر العامل أو المضارب.⁴

¹ سميرة حليتي، آفاق فتح نوافذ اسلامية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة: مقارنة بين بنك بوميتز الماليزي والوكالات "القرض الشعبي الجزائري CPA الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP. بنك التنمية المحلية BDL" بولاية المسيلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر اكايمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص ص 39-38.

² رفيق يونس المصري، المصارف الاسلامية "دراسة شرعية"، ط2، دار المكتبي، دمشق، سوريا، 2009، ص 30.

³ ايت قاسي عزو رضوان وآخرون، صيغ التمويل الاسلامي بدائل لطرق التمويل التقليدية، مجلة التنويع الاقتصادي، العدد 01، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، ص 12.

⁴ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الاسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية، ط04، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص ص 90-91.

-أنواع المضاربة:

- **المضاربة المطلقة:** وهي أن تدفع المال من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصيغة العمل، فالمضاربة المطلقة يكون للمضارب فيها حرية التصرف كيفما يشاء دون الرجوع لرب المال الا عند نهاية المضاربة؛
- **المضاربة المقيدة:** وهي التي يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان أمواله، وهذا النوع من المضاربة جائز؛¹

- **المضاربة الخاصة:** هي صورة تقليدية يقدم فيها المال من شخص والعمل من شخص آخر؛
- **المضاربة المشتركة:** هي صورة حديثة يتعدد فيها أصحاب المال والمضاربون بالبنوك تتلقى الأموال من أصحابه باعتبارها مضاربا وتقدمه للمضاربين باعتبارها رب المال.²

ب-التمويل بالمشاركة: هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة، مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (خسارة ارباح) حسب النسب المتفق عليها. وتتم هذه المساهمة أساسا على الثقة ومردودية المشروع أو المهنة.³

-أنواع المشاركة:

- **المشاركة الثابتة:** هي نوع من المشاركة تعتمد على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وشريكا كذلك في كل ما ينتج عنه ربح أو خسارة بالنسب المتفق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة. وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع، الذي يأخذ شكلا قانونيا كشركة تضامن أو شركة توصية؛
- **المشاركة المتناقصة اوالمشاركة المنتهية بالتملك:** هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع اما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية؛
- **المشاركة المتغيرة:** هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين، حيث يمول العميل بدفعات نقدية

¹ حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، مرجع سابق، ص 181.

² مراد سعدي . صادق صفيح، الهندسة المالية الاسلامية كمدخل حديث لادارة مخاطر الاعمال الاستثمارية بالبنوك الاسلامية . دراسة حالة في بنك البركة الجزائري للفترة "2013-2018"، مجلة دراسات وإبحاث المجلة العربية للابحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 04، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 04 أكتوبر 2020، ص 497.

³ ايت قاسي عزو رضوان وآخرون، مرجع سابق، ص 13.

حسب احتياجه ثم تؤخذ حصة من الأرباح النقدية أثناء العام.¹

ب- التمويل المتناقص المنتهي بالتمليك: تخص كلمة "متناقص" الممول (البنك) والتي تعني تناقص ملكية البنك للأصل أو المشروع الممول بشكل تدريجي، وتخص كلمة المنتهي بالتمليك الممول (العميل)، والتي تعني أن ملكية الأصل تنتهي للعميل بعد سداد كل المبلغ المدفوع من البنك ويكون التسديد عموماً في شكل أقساط متزايدة أو متناقصة أو دفعات متساوية.

-أنواع التمويل المتناقص المنتهي بالتمليك: نجد التمويل المتناقص المنتهي بالتمليك في البنوك الاسلامية في صورتين أساسيتين:

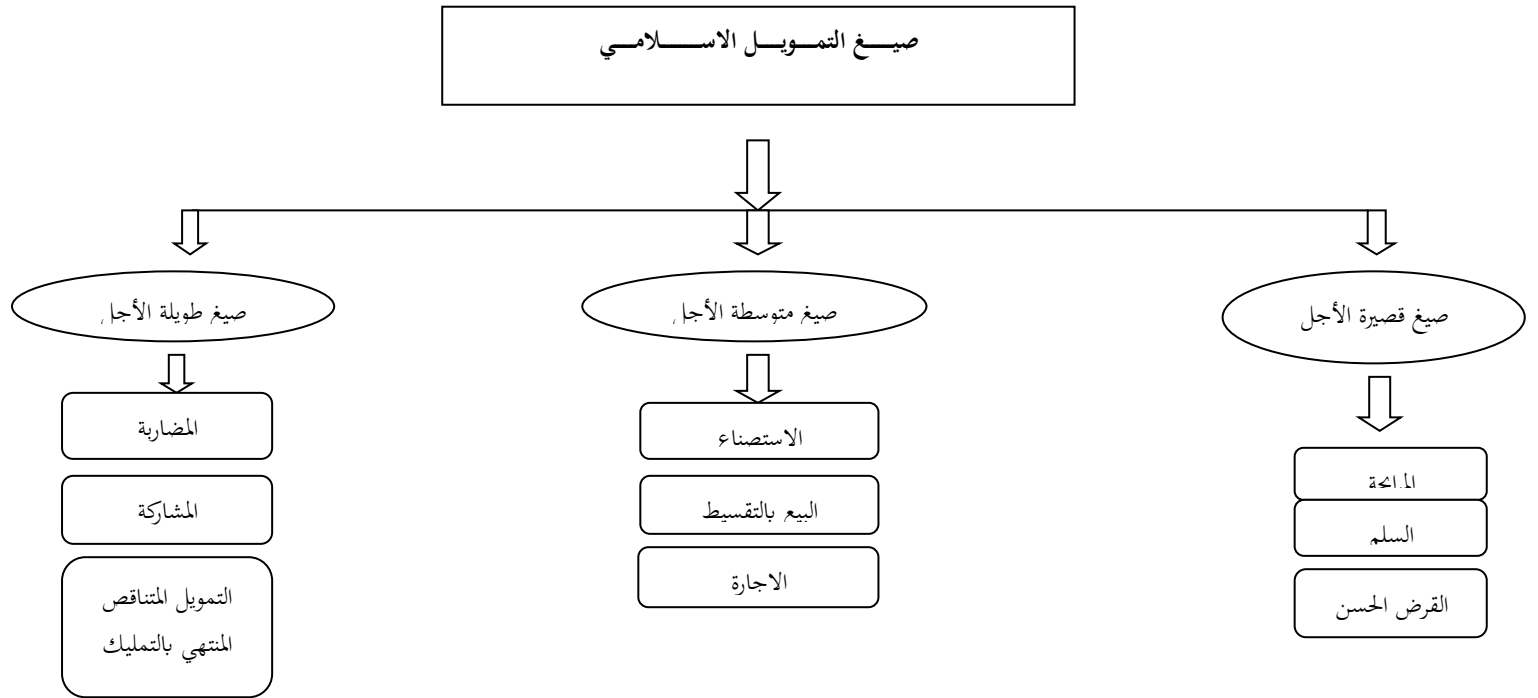
1-المشاركة المنتهية بالتمليك: هي نوع من المشاركة بين البنك والعميل الذي يكون له الحق أن يحل محل البنك في ملكية المشروع اما دفعة واحدة أو على دفعات، حسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين وطبيعة العملية التمويلية، وبموجب عقد المشاركة تتناقص حصة البنك في الشراكة بصورة تدريجية كلما قام العميل بتسديد حصص متزايدة من أصل مبلغ تمويل البنك للمشروع، وفي نهاية الأمر يصبح طالب التمويل أو الشريك ممتلكاً للمشروع بصورة كاملة؛

2-الاجارة المنتهية بالتمليك: هي عقد اجارة يتضمن وعداً من المؤجر (البنك) للمستأجر (العميل) بنقل الملكية له بعد قيامه بسداد ثمن الشيء المؤجر إضافة الى الأجرة، وغالباً ما يتم سداد هذا الثمن على أقساط فيكون مقدار الأجرة متناقصاً مع تزايد الحصة من الأصل المؤجر التي يملكها المستأجر.²

¹ سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الاسلامي، مذكرة ماجستير العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2009، ص ص 09-08.

² شوقي بوقبة، مرجع سابق، ص ص 124-125 .

الشكل رقم (04) : صيغ التمويل الاسلامي



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق.

المطلب الثاني: الفرق بين التمويل الاسلامي والتمويل التقليدي

هناك عدة جوانب سواء من حيث التشابه أو الاختلاف بين التمويل التقليدي والتمويل الاسلامي، ويمكن حصر أهم جوانب الاختلاف لتوضيح الفرق القائم بين التمويلين من خلال الجدول رقم 01. من خلال الجدول رقم 01 يتضح أن التمويل الاسلامي يختلف كلياً عن التمويل التقليدي كونه مرتبط بمبادئ الشريعة الاسلامية وما تضمنه من عدالة وإيجابيات تعود على كل أطراف العملية التمويلية، عكس التمويل الربوي الذي تكون فيه الأولوية لمناح التمويل على حساب ما يتحمله المستفيد من التمويل.¹

¹ زير عياش. سميرة مناصرة، التمويل الاسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 03، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، الجزائر، جوان 2016، ص 119.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

الجدول رقم(01): أوجه الاختلاف بين التمويل الاسلامي والتمويل التقليدي

أوجه الاختلاف	التمويل الاسلامي	التمويل التقليدي
طبيعة المعاملات	يقوم التمويل الاسلامي في معاملاته على أساس المشاركة في الربح والخسارة وتجنب التعامل بالربا.	يقوم التمويل التقليدي في معاملاته على أساس النظام المصرفي العالمي وهو نظام الفائدة "الربا" أخذاً وعطاءً.
الربح	ارتباط ربح الممول في جميع الصيغ و الاساليب التي تقوم عليها بالملكية والمشاركة في نتائج العمليات الاستثمارية.	يقوم الربح في الصيغ الربوية على الوساطة الاستغلالية بين المستثمرين وجهات الفاض المالي، ولا تربط الزيادة بالنتيجة الربحية للمشروع.
العدالة التمويلية	ارتباط التمويل الاسلامي بالتوزيع التوازي للثروة، لذلك يوجه هذا التمويل لمحدودي الدخل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون شروط مححفة ولا ضمانات مرهقة وهو ما يساهم في العدالة وتكافؤ الفرص في الحصول على التمويل.	يوجه هذا التمويل الى الاغنياء، ومؤسساته هي بنوك للاغنياء واصحاب الاملاك التي تكون محلا للرهون والضمانات وبالتالي لا يساهم في العدالة ويزيد الفوارق.
صيغ التمويل	تنوع الصيغ التمويلية والتي تلبي حاجات كافة طبقات المجتمع مع موافقتها للشريعة الاسلامية.	تستخدم في التمويل التقليدي صيغة واحدة للتعامل مع مختلف العملاء وهي القرض بفائدة مهما اختلفت مسمياتها.
النتائج البعيدة	يساهم في تقوية الروابط الاجتماعية من خلال صيغ التمويل المختلفة، فهو اقتصاد حقيقي قائم على التعامل في السلع.	تكديس الثروات والنمو غير المتوازن في قطاعات الاقتصاد.
ارتباط العمل بالتمويل	في هذا النوع من التمويل يكون للعمل تأثير في انماء المال الممول.	لا يشترط ذلك في التمويل التقليدي.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

العلاقة الناشئة بين الطرفين علاقة مشاركة ومتاجرة تتميز بالارتباط القوي والمستمر، بالإضافة الى انه في ظل هذا التمويل تراعى ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعسرة.	علاقة دائن بمدين بالإضافة الى الارتباط الضعيف والمؤقت، وفي ظل هذا التمويل لا تراعى ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدينة وبالتالي الحجز على الرهن.	العلاقة مع العملاء
--	--	--------------------

المصدر: زبير عياش - سميرة مناصرة، مرجع سابق، ص 120.

المطلب الثالث: تعريف وخصائص النوافذ الاسلامية

سنستطرق في هذا المطلب إلى تعريف وخصائص النوافذ الاسلامية وذلك فيمايلي:

أولا : تعريف النوافذ الاسلامية

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

- تعرف النوافذ الاسلامية بأنها "تخصيص جزء أو حيز في المصرف التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الاسلامية الى جانب ما يقدمه هذا البنك من الخدمات التقليدية".
- وتعرف بأنها "تلك الشبائيك المفتوحة على مستوى المصارف التقليدية التي تتميز عن باقي الوحدات بممارسة النشاط المصرفي الاسلامي وخضوعها لهيئة رقابة شرعية واطار قانوني يحدد عملياتها وعناصرها".¹
- "النافذة الاسلامية يمكن أن تكون قسم أو شركة تمويل منفصلة انشأتها مؤسسة مالية تقليدية تقدم منتجات وخدمات اسلامية للعملاء الذين يفضلون التمويل الاسلامي على التقليدي لاعداد نافذة اسلامية".²
- تعرف حسب مجلس الخدمات المالية الاسلامية على أنها "جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث قد تكون فرعا، أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات ادارة الاموال (حسابات الاستثمار)، وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع احكام الشريعة الاسلامية".³

¹ أمينة بودريوة . محمد مالكي، تقييم قرار العمل بالنوافذ الاسلامية في الجزائر واشكاليات تطبيقه، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 08، العدد 01، جامعة الجزائر، 2019، ص 556.

² عفاف حروزي، ثيزيري مخلوفي، الخدمات المالية الاسلامية كآلية لتحول البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية دراسة تجارب دول عربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الابراهيمى، الجزائر، 2018-2019، ص 26.

³ صالح مفتاح . فريدة معارفي، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيتر التجاري، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 14، العدد 34-35، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس 2014، ص 152.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف النوافذ الاسلامية بأنها "عبارة عن شبائيك تنشئها البنوك التقليدية بهدف تقديم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية".

ثانيا: خصائص النوافذ الاسلامية

لها خصائص متعددة من بينها:¹

- النوافذ الاسلامية تتميز في تعاملاتها أنها وفق أحكام الشريعة الاسلامية بخلاف البنوك التقليدية التي تتعامل بالربا؛

- ايداع الوديعة الاستثمارية من قبل المصرف في حال الحاجة اليه والتي تكون قابلة للربح والخسارة؛

- يكون الاستثمار عن طريق المضاربة الشرعية القائمة بين الاصل والفرع على اساس عقد بين الدائن والمدين؛

- تقوم النوافذ الاسلامية على المشاركة والمراوحة والمضاربة أي أن صيغها متعددة بينما تقوم البنوك التقليدية على منح القروض الربوية؛

- وجود هيئة شرعية تقوم بالرقابة والفصل في مختلف القضايا المطروحة على البنوك الشرعية.

المطلب الرابع: دوافع انشاء النوافذ الإسلامية

إن الأسباب والدوافع في نشوء النوافذ الاسلامية تختلف من بنك لآخر، ولكن هناك مجموعة من الأسباب التي لا يخرج أي بنك أراد انشاء نافذة اسلامية النظر اليها، ومن أهم هذه الأسباب:²

- تنامي الوعي الديني لدى المسلمين بتحريم التعامل بالربا وأنه من أكبر الكبائر في الشريعة الاسلامية، وهذا أدى بدوره الى تحول أعداد كثيرة من العملاء الى بنوك اسلامية، مما شكل خطرا حقيقيا ينذر بتراجع الطلب على منتجات البنوك التقليدية؛

- أنها وسيلة لاستقطاب رؤوس أموال المسلمين، واستجلاب الاستثمارات المتعددة التي تبحث عن المصرفية الاسلامية، وقد قدرت شركة "موديز" ان نحو 200ملياردولار من الموجودات توجد في النوافذ الاسلامية؛

- اثبات وجود المصارف التقليدية في العمل المصرفي، وتقديم جميع صيغ العمل المصرفي، ومنها الاعمال المصرفية الاسلامية؛

¹ عباس حفصي، مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 08، جامعة الأغواط، الجزائر، جانفي 2017، ص 193.

² جعفر هني محمد، نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، 2017، ص ص 94-95.

الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والبنوك التقليدية ونوافذ التمويل الاسلامي

-ارتفاع عوائد عمليات التمويل الاسلامي مقارنة بعوائد التمويل التقليدي، حيث شهدت هذه الاخيرة تراجعا ملحوظا في معدلاتها بصورة متدنية شجعت البنوك التقليدية على طريق النوافذ الاسلامية، وذلك للسعي نحو تعظيم الأرباح، وتحقيق مكاسب أعلى نسبيا مما يحصلون عليه من المصارف التقليدية، خاصة مع تدني معدلات الفائدة الربوية؛

-الحوافز العقائدية والاجتماعية التي قد تكون ضمن أهداف بعض البنوك التقليدية، وتكون هذه خطوة أولى نحو التحول الكامل الى المصرفية الاسلامية متى توفرت البنية التحتية اللازمة لذلك؛

-تمهيد الطريق لتعميم العمل المصرفي على أساس قواعد الشريعة الاسلامية حيث تشكل هذه النوافذ الاسلامية محطة تمهيدية للتموس على المنتجات المالية الاسلامية المعتمدة لدى المصارف الاسلامية؛

-نجاح تجربة البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية في تقديم الخدمات التمويلية والاستثمارية المتنوعة بما يتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية؛

-بالنسبة للمصارف التقليدية في الدول الغربية فان الهدف الرئيسي من افتتاح نوافذ اسلامية هو هدف مادي بحت، وهو التزايد المستمر والكبير في اعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الاسلامي.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل، توصلنا إلى أن البنك المركزي هو تلك المؤسسة التي تقع في قمة الجهاز المصرفي، والذي يقوم بوظيفة بنك البنوك ووكيل مالي للحكومة ومسؤولاً عن إدارة النظام النقدي في الدولة، ولا يسعى من وراء نشاطه إلى تحقيق الربح بل يهدف لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع وتشجيع النمو الاقتصادي في الدولة، بالإضافة إلى البنوك التقليدية التي تعد ركيزة الجهاز المصرفي لأي بلد، وهي من المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان والتي تسعى لتحقيق أرباح معتبرة من خلال سعيها وراء جلب الفوائض المالية المتوفرة لدى مختلف الأعوان الاقتصادية في المجتمع، وتشتمل ميزانية البنك المركزي على موارد واستخدامات تختلف عن ميزانية البنوك التقليدية، ويمكن التعبير عن العلاقة الموجودة بين البنك المركزي والبنوك التقليدية من خلال تحقيق الاستقرار في سوق النقد واخضاع البنك التقليدي للرقابة والتوجيه تحت إشراف البنك المركزي الذي يعتمد على ثلاثة أنواع من الوسائل في مراقبة وتوجيه الائتمان والمتمثلة في الرقابة الكمية والرقابة الكيفية والرقابة المباشرة. فالبنوك التقليدية تتعامل بالربا بخلاف نوافذ التمويل الاسلامي الذي يتعامل وفق أحكام الشريعة الاسلامية حيث يقوم على المشاركة والمراجعة والمضاربة أي أن صيغه متعددة بينما البنوك التقليدية تقوم على منح القروض الربوية.



الفصل الثاني

دور البنك المركزي في تفعيل نوافذ التمويل
الاسلامي في البنوك التقليدية في الجزائر

تمهيد:

أمام ضروريات مواكبة المالية الاسلامية وجدت الجزائر نفسها بحاجة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، واتجهت نحوها بخطوات متثاقلة وحذرة فكانت الانطلاقة الأولى باستحداث العمل بنوافذ الصيرفة الاسلامية في البنوك والمؤسسات المالية لأول مرة في الجزائر بموجب النظام 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتعلق بالصيرفة التشاركية في البنوك والمؤسسات المالية، حيث شكل هذا النظام اعترافا بأحقية البنوك والمؤسسات المالية في ممارسة عمليات الصيرفة الاسلامية تحت مسمى الصيرفة التشاركية ليلغي العمل به بعد سنتين من اصداره بموجب النظام 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، لذا فقد أصبح التوجه نحو المالية الاسلامية في الجزائر أمرا ضروريا من خلال توجيه الكثير من البنوك التقليدية والمؤسسات المالية الجزائرية بتقديم خدمات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية .

وقصد التعرف أكثر على هذا الفصل تم تقسيمه الى مبحثين:

المبحث الأول: الاطار القانوني للنوافذ الاسلامية في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع نوافذ التمويل الاسلامي ومقومات نجاحه في الجزائر.

المبحث الأول: الاطار القانوني للنوافذ الاسلامية في الجزائر

شهدت المالية الاسلامية في الجزائر في السنوات الأخيرة دعم من القطاع الحكومي عن طريق سن وإصدار مجموعة من القوانين والتنظيمات التشريعية لتقديم منتجات مالية اسلامية في المؤسسات المالية والمصرفية، ويمكن توضيح ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: قراءة للنظام 02-18 المتعلق بالصيرفة التشاركية في البنوك والمؤسسات المالية

عرف النظام المصرفي الجزائري قفزة نوعية تجسدت في صدور نظام رقم 02/18 الصادر بتاريخ 04 نوفمبر 2018 يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وقد جاء هذا النظام استجابة لمتطلبات المجتمع الجزائري الذي يرفض التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية، القائمة على أساس التعامل بالفائدة.¹

ويعتبر النظام رقم 02-18 المتعلق بالصيرفة التشاركية أول نص قانوني ينظم الصيرفة الاسلامية في الجزائر منذ الاستقلال، بالرغم من وروده مختصرا في 12 مادة وخطوة ايجابية نحو التأطير القانوني للعمل المصرفي الاسلامي وهذا من خلال:

1-العمليات المصرفية الاسلامية المسموح في الجزائر: عرف النظام رقم 02-18 في مادته (02) العمليات المصرفية التشاركية "أنها كل العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية التي تتمثل في تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم، والودائع في حسابات الاستثمار".

مما يعني أن البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية الاسلامية في الجزائر لا يمكن لها أن تطبق صيغ التمويل الاسلامية الاخرى، خاصة في تمويل قطاع الزراعة : كالمزراعة، المساقاة، المغارسة.

¹ رحمة بعداش، سلمى مومن، دراسة تحليلية تقييمية لواقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2020- 2021، ص52.

2-شروط تقديم منتجات مالية اسلامية : لقد تضمنت مواد النظام رقم 02-18 من المادة (3) حتى المادة (7) مجموعة من الشروط الاساسية لتقديم منتجات مالية اسلامية في المؤسسات المالية والمصرفية بالجزائر، والتي نوجزها فيمايلي:

أ- موافقة البنك المركزي الجزائري: يتعين على كل بنك او مؤسسة مالية يرغب في تقديم منتجات مالية تشاركية عليه الحصول على ترخيص مسبق من البنك المركزي الجزائري بذلك، وهذا من خلال تقديم المعلومات التالية:

- بطاقة وصفية للمنتج.

- راي مسؤول رقابة المطابقة داخل البنك أو المؤسسة المالية.

- تبين الاجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الادارية والمالية للشباك عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.

لم يشر التنظيم هنا ضمن المتطلبات الى الاطار البشري المؤهل الذي يجب توفيره والاشارة اليه داخل ملف الطلب وكيفية اثبات ذلك.¹

ب-مطابقة المنتج لأحكام الشريعة الاسلامية: بعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف البنك المركزي الجزائري، يتعين على المصرف أو المؤسسة المالية الحصول على شهادة مطابقة المنتج لأحكام الشريعة الاسلامية، وذلك من طرف هيئة وطنية مؤهلة لذلك قانونا وهنا يلاحظ:

- لم يشر التنظيم هنا الى طبيعة الهيئة المذكورة، تركيبتها، تبعيتها لأي جهة.

- الرقابة الشرعية لا تقتصرعلى اعتماد المنتج في البداية فقط، بل هي رقابة مستمرة، لأنها تشمل الرقابة أثناء التطبيق وتشمل أيضا مابعد التطبيق أي سلامة التنفيذ وهو ما يعرف بالتدقيق الشرعي.

ج- تخصيص رأسمال مستقل ومعروف المصدر: نص هذا النظام على ضرورة الاستقلالية المالية للنوافذ الاسلامية عن باقي فروع البنك، من خلال الفصل المالي والمحاسبي لأنشطة هذه النوافذ عن باقي أنشطة البنك، بما في ذلك اعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم النوافذ الاسلامية، وكذا مداخيله ونفقاته ذات الصلة، بغية ابعاد أية شبهة

¹ منير خطوي، بن موسى اعمر، النوافذ الاسلامية كالية لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر، مجلة اضافات اقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة الجزائر، 2021، ص 90-91.

لاختلاط رأسمال النافذة الاسلامية برأسمال البنك التقليدي الذي تفتح فيه، وتعزيزا للجانب الشرعي في الموضوع وتكريسا لعنصر الحل في تعاملات هذه النوافذ.¹

المطلب الثاني: قراءة للنظام 02-20 المتعلق بالصيرفة الاسلامية في البنوك والمؤسسات المالية

قام البنك المركزي الجزائري باصدار النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020، وتم نشره في الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 24 مارس سنة 2020، وبصدور هذا النظام تم الغاء أحكام النظام رقم 02-18 (قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية)، ويضم هذا النظام 24 مادة، وقد حددت المادة الأولى منه الهدف من اصدار هذا النظام الا وهو تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر، أما المادة الرابعة منه فقد حددت المنتجات الخاصة بالصيرفة الاسلامية وهي: المراجعة والمشاركة والمضاربة والاجارة والسلم والاستصناع وحسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار، وقد جاءت المواد التي تليها (من المادة 5 الى المادة 12) لتشرح كل منتج على حدى، وقد عرف "شباك الصيرفة الاسلامية"، في المادة 17 من النظام بأنه "هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الاسلامية، وقد شدد النظام على ضرورة الاستقلال المالي والمحاسبي لشباك الصيرفة الاسلامية.² وقد حددت المادة 04 من النظام 02-20 السابق ذكره أعلاه: ثنائي عمليات بنكية متعلقة بالصيرفة الاسلامية وهي المراجعة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، السلم والاستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار.

ويلاحظ لأول وهلة زيادة عملية واحدة عما كان منصوبا عليه في المادة 02 من النظام 02-18 المشار اليه انفا (ملغى)، وهذه العمليات تعد من العمليات الرئيسية للبنوك وتخضع للمواد من 66 الى 69 من الامر 11-03 المؤرخ في 26 اوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.³

¹ منير خطوي، مبارك لسوس، النوافذ الاسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 02، 2020، ص ص 930-931.

² حليلة بن مشيش، تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الاسلامية في الجزائر - دراسة لتجارب بعض الدول، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2019-2020، ص 216.

³ ميلود بن حوحو، قراءة في احكام النظام 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، المجلة الجزائرية لقانون الاعمال، العدد 01، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، جوان 2020، ص 87.

وهذه العمليات حسب هذه المواد محصورة في :

1-تلقّي الأموال من الجمهور: وهذه الأموال على شكلين هما حسابات الودائع التي تحتوي على أموال يتم ايداعها في البنك سواء من قبل الأفراد أو غيرهم من الكيانات مع التزام البنك باعادتها الى المودع عند الطلب أو حسب أي شروط أخرى متفق عليها حسب نص المادة 11 من النظام. أما النوع الثاني فهو الودائع في حسابات الاستثمار والتي تعتبر توظيفات لأجل تترك تحت تصرف البنك لغرض استثمارها في تمويلات اسلامية وتحقيق أرباح حسب نص المادة 12 من النظام 02-20.

2-عمليات التمويل: وهي المكافئة لما يسمى بعمليات القرض في نص المادة 68 من قانون النقد والقرض لسنة 2003، وهي كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص مبلغ مالي تحت تصرف طرف آخر. وقد حصر النظام 20-02 هذه العمليات في ستة أنواع وهي: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، السلم والاستصناع في نص المادة الرابعة منه، كما أنه خصها بالتعريف في المواد 5 و6 و7 و8 و9 و10 و11 على الترتيب، وهذه المنتجات المقدمة تخضع الى ترخيص مسبق من بنك الجزائر حسب نص المادة 13 من النظام 02-20.

3- وضع مختلف وسائل الدفع تحت تصرف الجمهور، وفي هذه النقطة ورغم أن النظام لم يتكلم عنها صراحة الا أنها لن تختلف عن وسائل الدفع الاخرى الموجودة في البنوك التقليدية.¹

- يشترط هذا النظام الترخيص المسبق من البنك المركزي الجزائري لتقديم منتجات الصيرفة الاسلامية، ويتضمن هذا الترخيص الحصول على شهادة المطابقة الشرعية مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الاسلامية وهي بمثابة الهيئة العليا أو المركزية وقد سماها الوطنية والتي من مهامها مطابقة طلبات ترخيص المنتجات لأحكام الشريعة الاسلامية قبل الرفع لبنك الجزائر.

- يتعين على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الاسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية مثل باقي البنوك الأخرى العاملة في الجزائر.

- يتعين على البنوك التي تقدم منتجات مصرفية اسلامية وجود هيئة رقابة شرعية والتي تتكون من ثلاثة اعضاء على الأقل يعينون من طرف الجمعية للبنك، ويتعلق الأمر هنا أكثر بالبنوك التقليدية التي ترغب في فتح نوافذ اسلامية، لأن البنوك الاسلامية لها هيئة رقابة شرعية خاصة بها.

¹ رقية بوحيزر، دراسة تحليلية للنظام 02-20 الخاص بشبائيك الصيرفة في الجزائر وعوامل تطورها على ضوء التجربة الماليزية، حوليات جامعة

الجزائر 1، المجلد 35، العدد 04، جامعة جيجل، الجزائر، 2021، ص ص 413-414.

- نص هذا النظام على ضرورة الاستقلالية المالية والادارية للنوافذ الاسلامية عن الهياكل الاخرى للبنك، من خلال الفصل المالي والمحاسبي عن باقي أنشطة البنك من حيث اعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم النوافذ الاسلامية، والفصل الاداري من خلال وجود هيكل تنظيمي مستقل وموظفين متخصصين في الصيرفة الاسلامية.¹

المطلب الثالث: متطلبات فتح نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية الجزائرية

تقتضي فتح نافذة للمعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية تحقيق المتطلبات التالية:

1-متطلبات قانونية: تتمثل في الاجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة اسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الاساسية في عقد التأسيس؛
- الحصول على موافقة بنك الجزائر بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها؛
- تكاليف ادارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، والآثار القانونية المترتبة، العقوبات القانونية المحتملة.

2-متطلبات شرعية: تنحصر المتطلبات الشرعية في النقاط التالية:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح نافذ للتمويل الاسلامي؛
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية؛
- الغاء المعاملات المخالفة للشرعية في جميع صورها وأشكالها؛
- الفصل بين الموارد المالية المشروعة والغير المشروعة.

3-متطلبات إدارية: يتطلب فتح نافذة اسلامية الأخذ بالاجراءات الادارية المتمثلة في النقاط التالية:

- تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعاً؛
- تعيين لجنة لادارة عملية التحول؛
- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الاسلامي؛
- تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الاسلامي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.²

¹ منير خطوي، اعمر بن موسى، مرجع سابق، ص ص 92-93.

² جعفر هني محمد، مرجع سابق، ص ص 104-105.

4-بيان اجراءات الاستقلالية للنافذة الاسلامية: تتطلب ممارسة نشاط الصيرفة الاسلامية من طرف البنوك التقليدية من خلال نوافذ اسلامية اجراءات من خلالها يتم بيان استقلالية النافذة الاسلامية عن البنك التقليدي وهي الموضح في المواد 17 و 18 من النظام 02-18 مارس 2015 والتي يمكن ذكرها في التالي:

- يجب أن يكون شبك الصيرفة الاسلامية مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية؛
- يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشبك الصيرفة الاسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك او المؤسسة المالية، ويجب ان يسمح هذا الفصل على وجه الخصوص، بأعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط شبك الصيرفة الاسلامية؛
- ولضمان استقلالية شبك الصيرفة الاسلامية وجب انشاء هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية.¹

¹ جمال خليفني، عبد الرحمان عبد القادر، دراسة تحليلية لواقع تمويل النوافذ الاسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة مديرية الخدمات المالية الاسلامية بنك الاسكان خلال الفترة 2014-2020، مجلة البحوث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، 2022، ص ص 366-367.

المبحث الثاني: واقع نوافذ التمويل الاسلامي ومقومات نجاحه في الجزائر

أعطى البنك المركزي الجزائري الموافقة للبنوك المعتمدة في البلاد لاطلاق خدمات الصيرفة الاسلامية، وذلك وفق الاطار القانوني المنظم لهذه المنتجات، ويمكن توضيح ذلك مع إبراز مقومات نجاح هذه النوافذ في الجزائر وفق ثلاث مطالب التالية:

المطلب الأول: نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية الخاصة في الجزائر

رخص البنك المركزي الجزائري لبعض البنوك الخاصة التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية الى جانب تقديمها خدمات مصرفية تقليدية، تتمثل هذه البنوك في:¹

أولاً: بنك الخليج – الجزائر Gulf Bank Algérie

هو بنك بموجب القانون الجزائري، ذو طبيعة عالمية، بدأ نشاطه في عام 2004 AGB. لديها شبكة من 61 وكالة منتشرة على كامل التراب الجزائري AGB يعزز بنك AGB بالإضافة الى الأفراد والمهنيين، تبني (TPE، SMI، الكبيرة، الصغيرة والمتوسطة) هم جميع فئات الشركات AGB عملاء العمليات وفقاً لأفضل معايير السوق وتصميم الحلول المصممة خصيصاً لدعم عملائها في نجاح مشاريعهم واحدة من الشركات الرائدة في سوق الخدمات الالكترونية، وأول بنك AGB مع 1074 موظفاً، يبلغ متوسط أعمارهم 35 عاماً، تعد في السوق (visa و master card) يقدم بطاقات دولية.²

وبنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالأراضي الوطنية برأسمال يقدر ب: 6.500.000.000 دينار جزائري موزع على ثلاثة بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي وهي:

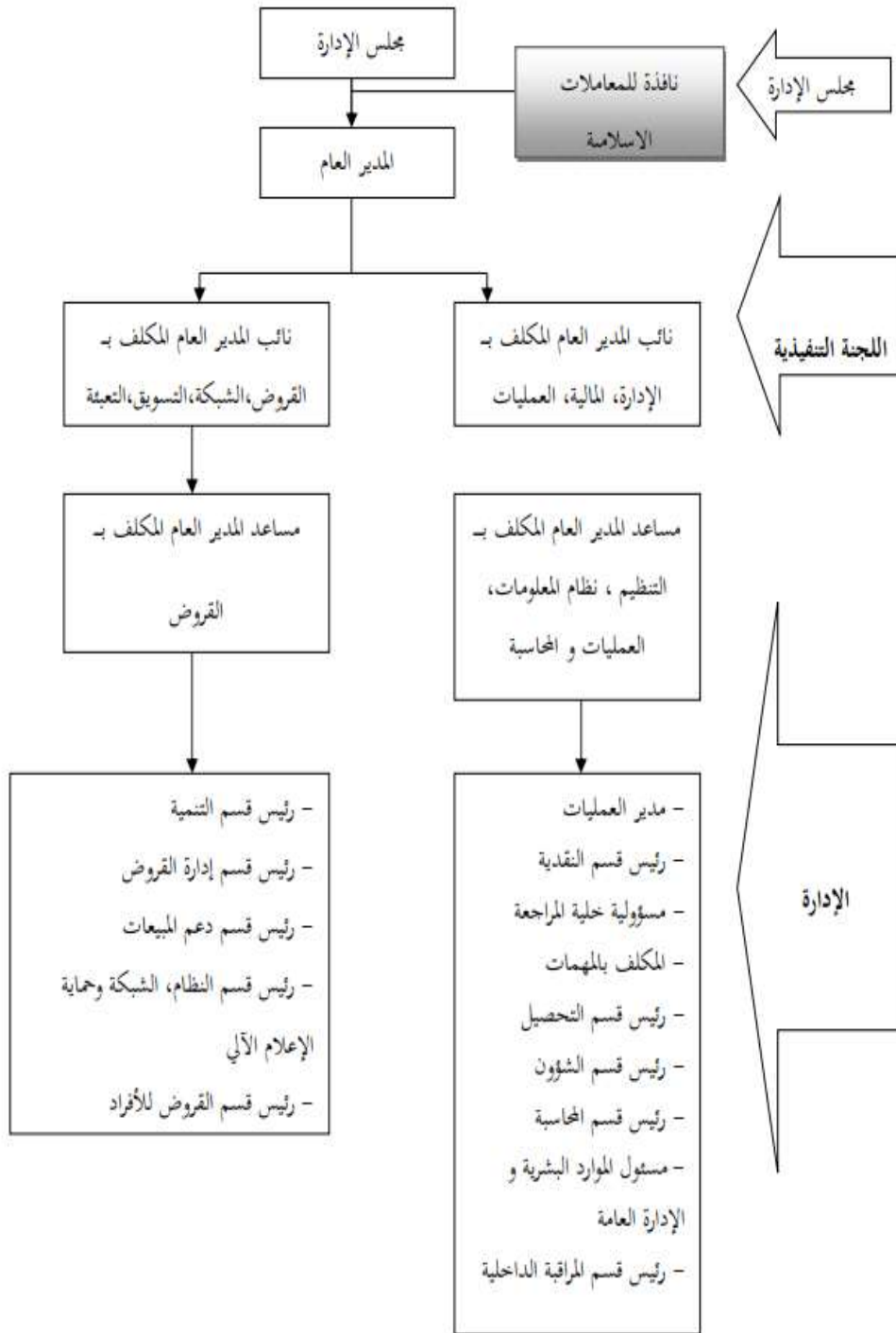
- 60% من طرف بنك البرقان Borgan Bank.
- 30% البنك التونسي الدولي Tunis International Bank.
- 10% البنك الاردني الكويتي Jordan Kuwait Bank.³

¹ أحمد عزوز، شبانيك الصيرفة الاسلامية بالبنوك التقليدية كالية لتفعيل الصيرفة الاسلامية بالجزائر، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، جامعة البويرة، الجزائر، 2022، ص 255.

² الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر: <https://agb.dz>، تاريخ الاطلاع 2022/05/22، على الساعة 14:22.

³ علاء الدين رفيق، النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية – دراسة بنك الخليج –، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاسلامية، معهد العلوم الاسلامية، قسم الشريعة، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، الجزائر، 2017-2018، ص 40.

شكل رقم (05) : الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر



المصدر: نادية بن شاعة - مانع فاطمة، النافذة الاسلامية ببنك الخليج الجزائر كخطوة في طريق تطوير المعاملات

المالية الاسلامية بالجزائر، مؤتمر التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الاسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي

الشلف، الجزائر، 17-18 ديسمبر 2019، ص. 2091.

1-الخدمات المقدمة عبر النافذة الاسلامية لبنك الخليج الجزائر: يقدم البنك لعملائه من خلال نافذته

خدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية تتمثل في الخدمات التالية:

أ- مهنة ال(proline): وهي تشتمل على خدمتي السلم والمراجحة.

• التمويل بالسلم: يقوم البنك بدفع ثمن بضاعة مقدما يتعاقد على شرائها من المتعامل الذي يتعهد بتسليم

البضاعة للبنك بعد انتاجها، توجه هذه الصيغة في البنك لتمويل رأس مال العامل، من خلال:

-تمويل سنوي متجدد تصل قيمته الى 5 مليون دينار جزائري؛

-تمويل سنوي يصل 70 بالمئة من البطاقة الاوراق المالية المقدمة للبنك؛

-اعادة تسديد لفترة 90 يوما بعد صرف المبلغ.

• التمويل بالمراجحة: يقوم البنك بشراء سلعة موصوفة له على حسابه، ولأنه دفع قيمتها فقد امتلكها علما

أنه لا ينوي امتلاكها ولكن ليبيع السلعة المشتراة للعميل للاستفادة منها، واحتفاظا للبنك بالملكية

كضمان مقابل التمويل بالأجل أي أن الثمن يقسط، توجه لتمويل العملاء لاقتناء المعدات وتتم وفقا

للشروط التالية:

-أقصى مبلغ للتمويل يتمثل في 20 مليون دينار جزائري؛

-امكانية تمويل حتى 80 بالمئة من ثمن معدات المراد تمويلها؛

-تمثل 5 سنوات مدة التمويل القصوى؛

-تسديد الاقساط يكون شهريا.

• التمويل التأجيري: يقوم البنك بشراء أصل رأسمالي بطلب من العميل بهدف استثماره مقابل دفعات

دورية، مع احتفاظ البنك للملكية الأصل حتى نهاية العقد، مع امتلاك المستاجر خيار شراء الأصل عند

نهاية مدة التأجير أو اعادة الأصل للمؤجر أو تحديد عقد التأجير مرة أخرى.¹

ثانيا: بنك تراست الجزائر TRUST BANK ALGERIA

هو عضو في مجموعة LTD،NEST INVESTMENTS HOLDING التي يقع مقرها في قبرص والتي يمتلك

معظم رأس مالها أعضاء من عائلة "أبو نخل". استثمرت شركة LTD،Nest Investments Holding في مختلف

قطاعات الأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية و/أو المالية والتأمين واعادة التأمين وتطوير العقارات والصناعة

¹ عفاف حروزي - ثيزيري مخلوفي، مرجع سابق، ص ص 99-100.

والسياحة. المجموعة موجودة من خلال الشركات التابعة لها في اثنين وعشرين (22) دولة بما في ذلك: الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية، اسبانيا، إنجلترا، قطر، قبرص، البحرين، الأردن، لبنان، فلسطين، المملكة العربية السعودية، الخ.

بالاضافة إلى LTD، TRUST BANK ALGERIA Nest Investments Holding تعزز وجودها في الجزائر من خلال 05 شركات أخرى، ستكون:

-تراست الجزائر للاستثمارات.

-ترست الجزائر للتأمين واعادة التأمين.

-صناعات الثقة.

-الثقة العقارية.

-مركز التجارة العالمي الجزائر.

ترست بنك الجزائر (TBA) هو مصرف بموجب القانون الجزائري برأس مال خاص. الذي بدأ نشاطه في أبريل 2003 برأسمال أولي 750 مليون دينار- ارتفع من السنة التاسعة للتشغيل أي في 2012 الى 13 مليار دينار. ومن خلال فروعه الـ 35، يغطي TRUST BANK ALGERIA المدن الرئيسية في البلاد مناطق مختلفة (الوسط والشرق والغرب) ويخطط لفتح فروع أخرى بمعدل خمسة (05) فروع سنويا للوصول الى 40 فرعاً في عام 2021.¹

1-المعاملات الاسلامية في بنك تراست الجزائر: أطلق بنك تراست الجزائر نوافذ اسلامية توفر لعملائه حلولاً تمويلية وفق أحكام الشريعة الاسلامية مثل صيغة المراجعة، وحساب التوفير التشاركي، الذي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع عملائه، وفي 17 ماي 2018 أطلق صيغة "الاجارة" وفقاً لمبادئ الشريعة الاسلامية من خلال منتجها الجديد، كما أطلق صيغة "السلم" في سنة 2020م.²

أ-تراست للاجارة: ترست بنك الجزائر تبتكر وتشجع في التأجير الاسلامي وفقاً لمبادئ الشريعة من خلال منتجها الجديد "TRUST IJAR" وهو تمويل السلع والمعدات المخصصة للمحترفين، وجميع القطاعات مجتمعة. وهي معاملة تجارية ومالية يتم ابرامها بشفافية بين العميل والبنك، باستخدام هامش ربح معروف ومتفق عليه منذ البداية، وبفضل صيغة التمويل الاسلامي الجديدة هذه، يشتري تراست بنك الجزائر (المؤجر) نيابة عن عميله

¹ الموقع الرسمي لبنك ترست الجزائر: <https://www.trustbank.dz> ، تاريخ الاطلاع: 2022/05/21، على الساعة 14:35.

² مغنية موسوس، وسام صافر، دور المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الاسلامية في تعزيز الرقابة المصرفية على المصارف الاسلامية في الجزائر، مؤتمر تيبازة الدولي للمالية الاسلامية في طبعته الرابعة بعنوان: "دور المؤسسات الداعمة في تمكين الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر"، جامعة تيبازة، الجزائر، يومي 15-16 مارس 2022، ص 06.

(المستاجر) ويتيح له عقارا لفترة محددة مقابل دفع ايجار دوري. في نهاية فترة الايجار، يعرض على المستاجر امكانية الحصول على العقار الممول من خلال دفع القيمة المتبقية المحددة مسبقا.

ب-المراجعة: تمثلت المراجعة في المنتج الخاص ببنك تراست:

راحي: صيغة غير ربوية "المراجعة" يمول مشتريات (سيارة، أثاث، هواتف، كمبيوتر) اضافة الى أنه يمول المنتجات المصنعة أو المركبة في الجزائر. أفضل منتج هو راحي سيارتي حيث قدرت نسبة التمويل 80%.

ج-السلم: يقدم لك بنك ترست الجزائر صيغة سلم لتمويل "الدفع المسبق للتسليم الأجل"، يتمتع هذا التمويل بميزة تمكنه من تقديم الأموال مباشرة الى العميل، ويضع البنك نفسه كمشتري ويمنحه مهلة زمنية لتسليم البضائع المشتراة. يستمر العميل في التعامل بشكل طبيعي مع عملائه العاديين مع خصوصية القيام بذلك نيابة عن البنك في الوقت المتفق عليه بين الطرفين، يقوم العميل ببيع البضائع بهامش ربح نيابة عن البنك.¹

ثالثا: بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائري Housing Bank

يعتمد بنك الاسكان للتجارة والتمويل - الجزائر على خبرة ودراية غنية لأكثر من ثلاثين عاما في المجال المالي والمصرفي. اختار بنك الاسكان الجزائري، منذ بداية نشاطه في أكتوبر 2003، اطلاق مجموعة متنوعة من المنتجات المخصصة للأفراد والشركات على حد سواء، بالاضافة الى رأس مال الخبرة للبنك الأم، على رأس مال ابتدائي قدره 2.4 مليار دينار جزائري، أي مايقرب من 30 مليون دولار أمريكي، والذي تم زيادته الى 20 مليار دينار جزائري حوالي 145 مليون دينار. دولار أمريكي. يتوزع رأس المال الذي تملكه المؤسسات المالية ذات السجل الحافل في مجال الاستثمار والأعمال على النحو التالي:

- بنك الاسكان للتجارة والتمويل/الأردن 85%.

الشركة العربية الليبية للاستثمار الأجنبي القابضة - الجزائر 15%.²

¹ مفيدة نادي، صابرينة مغتات، النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيقي، دراسة حالة "TRUST BANK"، مجلة المنتدى

للدراستات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة غليزان، الجزائر، 2021، ص ص 415 - 416.

² الموقع الرسمي لبنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائري: <https://housingbankdz.com> ، تاريخ الاطلاع 2022/05/23، على الساعة

شكل رقم (06): الهيكل التنظيمي للشباك المالي التشاركي في بنك الاسكان/الجزائر



المصدر: عبد المالك هامل، ضوابط انشاء الشبايك المالية التشاركية في البنوك التقليدية - دراسة حالة بنك الاسكان للتجارة والتمويل/الجزائر-، مراجعة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 02، 2021، ص 203.

1-الخدمات المصرفية المقدمة في نافذة بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر: تقدم نافذة بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر منتجات تمويلية تتمثل في المراجعة وبيع السلم والاستصناع، كما استحدثت منتجات اسلامية اخرى خاصة بالودائع تتمثل في: سندات الاستثمار و الودائع لأجل وحسابات الادخار، وبالرغم من اعلان المصرف عن تقديم هذه المنتجات المصرفية الاسلامية الا اننا لم نتمكن من الحصول على بيانات حول حجم التعاملات بهذه المنتجات الاسلامية.¹

¹ حليلة بن مشيش، مرجع سابق، ص 214.

رابعاً: بنك باريسا الجزائر BNP Paribas ELDjazair

يمارس بنك BNP Paribas ELDjazair نشاطا مصرفيا شاملا، وبالتالي يتعامل مع جميع أنواع، BNP Paribas وهو شركة فرعية 100% لمجموعة العملاء: الأفراد (بما في ذلك الجزائريون المقيمون في الخارج) والمهنيون والشركات. من أجل تلبية احتياجات عملائه بشكل أفضل، يوفر BNP Paribas ELDjazair لهم، من خلال شبكته المكونة من 71 فرعا و 14 مركزا تجاريا في الجزائر، جميع الخبرات والمعرفة لشركاته الفرعية والشركات المتخصصة.¹ كما أن الفرع الجزائري للمجموعة المصرفية الفرنسية باريسا الجزائر (BNP Paribas) أعلنت عن منتجات اسلامية من خلال عرض الاجارة وحساب "البديل" وذلك في انتظار موافقة البنك المركزي الجزائري، لاطلاقها في السوق.²

المطلب الثاني: نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية العمومية في الجزائر

أعلن وزير المالية سابقا أن ثلاثة بنوك عمومية هي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، وبنك الفلاحة، والتنمية الريفية (BADR)، وبنك التنمية المحلية (BDL)، ستطلق الصيرفة الاسلامية قبل نهاية سنة 2017، حيث ستوفر للزبائن خدمات مصرفية بديلة، تتماشى مع مبادئ الشريعة الاسلامية، مثل صيغ: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم، والودائع في حسابات الاستثمار.³

أولاً: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)

واصل بنك CNEP-Banque تأكيد وجوده في السوق المالية ليس فقط كبنك لتمويل الاسكان، ولكن أيضا كبنك عالمي، منذ انشائه في عام 1964، وقد تمكن من التكيف مع مختلف التغيرات واعادة الهيكلة التي مر بها الاقتصاد الجزائري ومتطلبات تحديث CNEP-Banque خلال نصف قرن من وجوده، وتحرير القطاع المصرفي، حيث تم ترخيص تمويل الشركات CNEP-Banque لاعادة التنظيم الاستراتيجي في 2011، واضفاء الطابع المادي على حساب التوفير واطلاق بطاقة التوفير في 2013، واطلاق حساب التوفير غير المسدد (رأس مالي) في 2015، وافتتاح أول وكالة الية للخطابي (مركز الجزائر) في 2016، بالاضافة الى وكالاته البالغ عددها 219 وكالة.

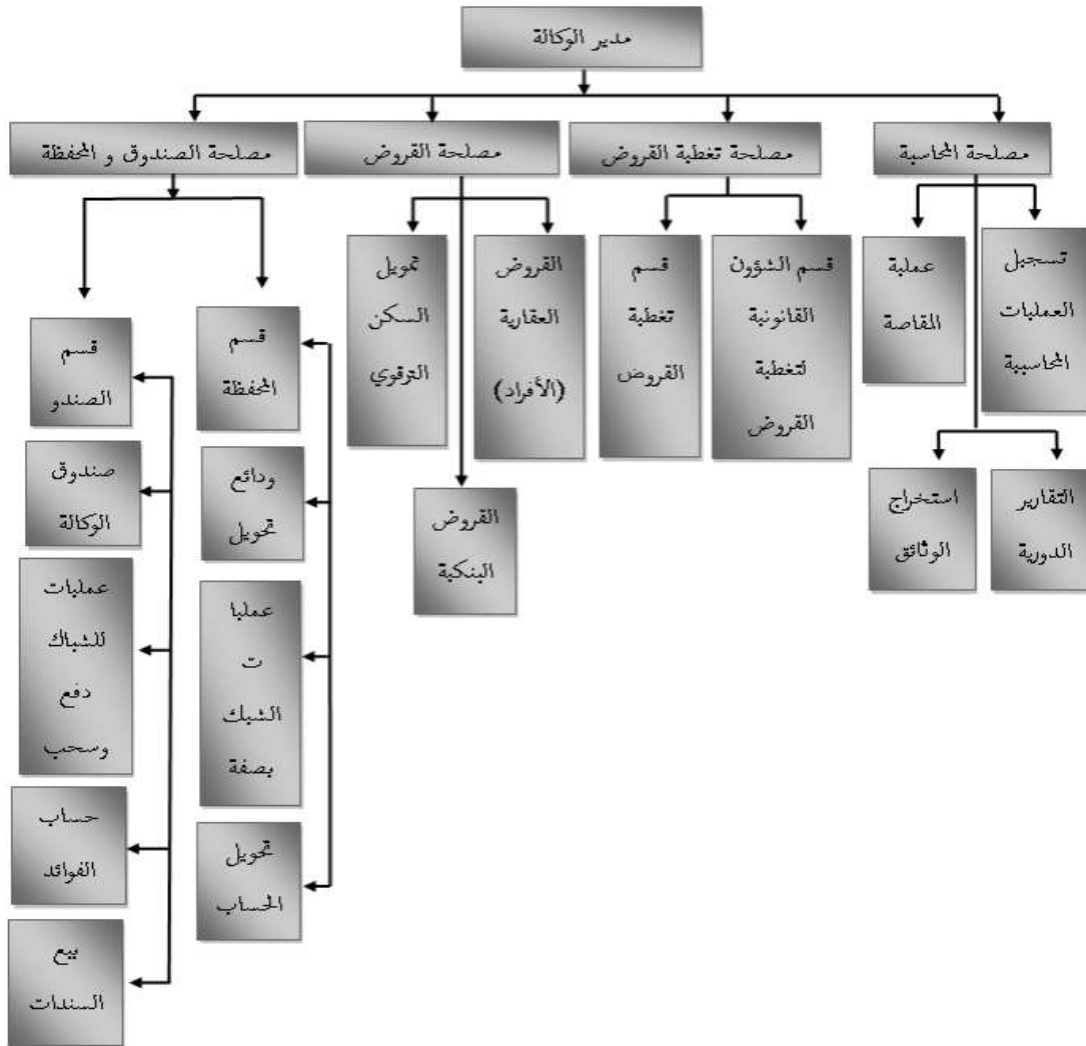
¹ الموقع الرسمي لبنك باريسا الجزائر: <https://www.bnpparibas.dz> ، تاريخ الاطلاع 2022/05/23، على الساعة 22:21.

² أحلام فرج الله - موارد حمادي، دراسة واقع وافاق تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر وفق الاصلاحات المصرفية 2018-2019، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة سطيف، الجزائر ، افريل 2022، ص 264.

³ منير خطوي، مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 929.

وهو عبارة عن شركة مساهمة ذات رأس مال الذي تم زيادته من 14 الى 46 مليار دينار جزائري في 2018.¹

شكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لصندوق الوطني للتوفير والاحتياط



المصدر: سميرة حليتيتم، مرجع سابق، ص 71.

¹ الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: <https://www.cneptbanque.dz> ، تاريخ الاطلاع 2022/05/24، على الساعة 11:52.

1-المعاملات الاسلامية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)

يسمح الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط عبر نوافذه الاسلامية بتلقي من عملاءه ودائع جارية وودائع توفير، وكذا خدمات اسلامية كخدمة الايجار العقاري المنتهي بالتمليك باعتبارها الخدمة الوحيدة المرفقة ضمن خدمات النافذة الاسلامية لهذا الصندوق.¹

ثانيا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

هو مؤسسة مالية وطنية تم انشاؤها في 13 مارس 1982، كما أنها تعتبر من حيث الشكل القانوني بمثابة شركة ذات أسهم، ويعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) منذ نحو أربعين سنة على تدعيم تنمية اقليمه ومشاريع زبائنه بشكل فعال، بما في ذلك تمويل الفلاحة، الصناعات الغذائية، الصيد البحري وتربية المائيات. وهي المجالات التي تجعله في ركب البنوك الأخرى ما يشكل دعما لتنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستواه.² يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من المنتجات الاسلامية والتي تتمثل فيما يلي:

الجدول رقم(02) : تمويلات صيغة المراجعة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

صيف المراجعة	تعريفها	المدة
المراجعة لوسائل النقل	يخص هذا المنتج كل عقد لشراء وسيلة نقل واحدة أو عدة وسائل لحساب زبون ويطلب منه بسعر بيع مساوي سعر الشراء مضاف اليه هامش ربح متفق عليه من أطراف عقد المراجعة.	06 سنوات يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ماتم الاتفاق عليه في عقد المراجعة.
المراجعة للصفقات العمومية	تمويل شراء المواد أو اللوازم أو غيرها من السلع الملموسة.	12 شهرا
المراجعة للأشغال	هي عقد بيع للأصول لحساب العميل وبناء على طلبه بثمان بيع مساوي لسعر الشراء + هامش الربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة.	- 6 سنوات. - فترة التسديد 4-6 سنوات. - مدة الاستحقاق ثلاثي سداسي أو سنوي.
المراجعة للصادرات	هو عقد بيع للأصول لحساب العميل وبناء على طلبه بثمان بيع مساوي لسعر الشراء + هامش	-مدة التمويل: شهر اقصى حد.

¹ مغنية موسوس، وسام صافر، مرجع سابق، ص 06.

² الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية: <https://www.badrbanque.dz> ، تاريخ الاطلاع 2022/05/24، على الساعة 14:26.

الفصل الثاني دور البنك المركزي في تفعيل نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية الجزائرية

الربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت ابرام عقد المراجعة.	-مدة الاستحقاق: في اخر المدة.
هو عقد بيع للمواد الأولية لحساب الزبون وبناء على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء + هامش الربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت ابرام عقد المراجعة.	-مدة التمويل: 12 شهرا اقصى حد. -مدة الاستحقاق: في اخر المدة.
هو عقد بيع أصول ملموسة وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية الى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء + هامش ربح معروف و متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت ابرام عقد المراجعة.	مدة التمويل: 6 سنوات. التسديد يكون من 4 الى 6 سنوات.
هي عقد بيع المدخلات الزراعية الى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء + هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت ابرام عقد المراجعة.	تصل مدة التمويل الى شهرا أقصى حد.

المصدر: منى بوخاري، نبيلة قاقيش، متطلبات اعتماد الخدمات المالية الاسلامية في البنوك الاسلامية الجزائرية - دراسة حالة عينة من البنوك، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الطور الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريبيج، الجزائر، 2020-2021، ص ص 46-47.

ثالثا: بنك التنمية المحلية (BDL)

هو بنك عمومي برأس مال يصل الى 73000000000 مليون دينار جزائري، ويملك شبكة مكونة من 155 وكالة منتشرة بأحكام على مستوى التراب الوطني بما في ذلك 147 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها 06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، وهو نشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية ويميزه عن باقي البنوك.

بنك التنمية المحلية هو أولا بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة في أوسع معانيها، ثم بنك المهن الحرة والأفراد والعائلات، ويسعى الى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الاجراءات التي وضعتها السلطات العمومية ANSEM، CNAC، ANSEJ، بحيث ان بنك التنمية المحلية على استعداد لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد. من جهة أخرى لبنك التنمية المحلية دور رئيسي في تمويل المشاريع السكنية وذلك عن طريق دعم وموافقة اصحاب مشاريع الترقية العقارية، وكذا ايضا الأشخاص الذين يريدون شراء سكن.¹

1-التعاملات الاسلامية لبنك التنمية المحلية: قام بنك التنمية المحلية بوضع نظام معلوماتي خاص ومنفرد للمعاملات الاسلامية عن النظام البنكي التقليدي، وتتمثل الخدمات التي يقدمها في الاجارة والاجارة المنتهية بالتمليك للعقارات السكنية، المراجعة، المضاربة، بالاضافة الى توفير حسابات الادخار بدون فوائد "بدل" وحسابات لأجل وحسابات الامان وكراء الخزائن الحديدية.²

المطلب الثالث : مقومات نجاح النوافذ الاسلامية في الجزائر

يمكن القول أن هذه المقومات تعتبر نقطة مشتركة لنجاح الصيرفة الاسلامية بشقيها في الجزائر سواء تعلق الأمر باقامة نوافذ اسلامية بالبنوك التجارية الربوية أو توسيع خدمات البنوك الاسلامية المتواجدة بالتراب الجزائري. وعليه يتعين على السلطات العمومية الجزائرية مجموعة من المتطلبات نذكر منها:

1-تقنين العمل المصرفي: والمقصود بذلك أن تكون أعمال البنوك الاسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بحيث يتناول قانون خاص كلما يتعلق بالبنوك الاسلامية من أحكام انشائها والرقابة عليها، اذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي الى كثير من الاشكالات في الرقابة والاشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية الجزائرية . كما أن سن قانون مصرفي خاص بالبنوك الاسلامية والنوافذ الاسلامية، سيوفر الاطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك يتطلب الامر ايجاد مجموعة من الاجراءات والسياسات أهمها:

¹ الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية: <https://www.bdl.dz> ، تاريخ الاطلاع 2022/05/24، على الساعة 16:10.

² مغنية موسوس، وسام صافر، مرجع سابق، ص 06.

- ادراج ملف المصارف الاسلامية والنوافذ الاسلامية ضمن ملفات اصلاح المنظومة المصرفية؛
- تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين اقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على اعداد قانون للمصارف الاسلامية وتطوير الصيرفة الاسلامية من خلال تشجيع فتح نوافذ اسلامية؛
- دراسة القوانين المنظمة لعمل الصيرفة الاسلامية في الدول العربية والاسلامية وضرورة الاستفادة من تجاربها في هذا المجال؛

- قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الأمر لانجاحه، مثل: بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، ثم أخيرا البرلمان والحكومة للمصادقة ولتنفيذ هذا القانون.

2-تنظيم العلاقة مع البنك المركزي: ان الاختلاف والتميز في طبيعة عمل البنوك الاسلامية، يفرض على البنك المركزي في أي دولة أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة أيضا مع هذه البنوك، دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل المطلوب هو ايجاد واستخدام أدوات واساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم وطبيعة عملها، وتنظيم هذه العلاقة يكون ناتجا بالضرورة عن ماذكر سابقا من سن قانون خاص ينظم الانشاء والرقابة على البنوك الاسلامية، وبالتالي يمكن لبنك الجزائر في ظل هذا القانون أن ينظم علاقته مع البنوك الاسلامية في جوانبها الاساسية نذكر منها: نسبة الاحتياطي القانوني، دور الملجأ الأخير للاقراض، نسبة السيولة، معدل الكفاية راس المال.¹

3-التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الاسلامية: يساهم وعي العاملين بالمصارف الاسلامية ومعرفتهم الكاملة باصول المعاملات المالية الاسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الاسلامية في ازالة الكثير من العثرات ومعالجة الخلل الذي يصيب كثيرا من البنوك الاسلامية، لهذا يجب تهيئة الاطارات المؤهلة علميا وعمليا للعمل بالمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية ويتم ذلك من خلال:

- انشاء مركز تعليمي وتدريب متخصص في العلوم المصرفية الاسلامية وذلك لتدريب وتخريج الاطارات المصرفية المؤهلة، وان لم يتسنى ذلك في القريب العاجل فيمكن انشاء قسم خاص لهذا الغرض بالمدرسة العليا للبنوك بالجزائر العاصمة؛

- قيام البنوك الاسلامية في الجزائر بانشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الاسلامية وتدعيم الابتكار المالي، ومراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا بداخل البنك وفي هذا الاطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك

¹ لعلا رمضاني ، أم الخير البرودي، تحديات فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2017، ص ص 160-161.

اسلامية رائدة في هذا المجال كالمعهد الاسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الاسلامي للتنمية (جدة) ومركز الاقتصاد الاسلامي التابع للمصرف الاسلامي الدولي للاستثمار والتنمية (القاهرة)؛

- ضرورة الاستفادة من تجارب جهود بعض الهيئات الاقليمية والدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الاسلامية مثل: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (البحرين) التي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا من جهة، ومتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية من جهة اخرى، ومجلس الخدمات المالية IFSB (ماليزيا) الذي يضع قواعد الحيلة والحذر المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير بازل من جهة، وتراعي خصوصية العمل في البنوك الاسلامية من جهة أخرى.¹

¹ سميرة بن قناب، اشكالية الخدمات المصرفية الاسلامية في الجزائر دراسة حالة مصارف اسلامية في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2015-2016، ص ص 67-68.

خلاصة :

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن فكرة انشاء نوافذ التمويل الاسلامي التابعة للبنوك التقليدية في الجزائر، ترجع للتوجه الجديد والحديث للبنوك الجزائرية لمنتجات الصيرفة الاسلامية، والتي بدأت بالترخيص المسبق من البنك المركزي الجزائري ودخولها حيز النشاط بداية من عام 2020، باعتبارها إدارات مستقلة داخل البنوك والمؤسسات المالية التقليدية من خلال النظام رقم 02-20 المؤرخ في مارس 2020، الذي يعتبر كخطوة ايجابية نحو تنظيم وتوضيح التعاملات المالية الاسلامية وفق أسس شرعية سليمة من أجل تشجيع البنوك التقليدية العمومية على فتح شبائيك اسلامية، وامكانية تطبيقها في مجال النظام المصرفي الجزائري، فقد أصبحت الخدمات المصرفية الاسلامية متاحة أمام الجزائريين على مستوى البنوك الحكومية، بعد أن كانت حكرا على البنوك الخاصة.



الخاتمة



استطاعت البنوك الاسلامية أن تفرض نفسها في الساحة المصرفية العالمية باعتمادها على تشكيلة متنوعة من المنتجات التمويلية المقدمة لزبائنهم، زيادة لعدم تعاملها بالفائدة المحرمة شرعا، حيث سارعت كثير من الحكومات نحو إعادة هيكلة أنظمتها القانونية والمالية بما يتلائم مع التمويل الاسلامي الذي أثبت قدرته على تخطي أزمات النظام الاقتصادي الاسلامي، وتعد النوافذ الاسلامية خطوة تمهيدية لممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الاسلامي، فأقدمت الكثير من البنوك التقليدية على المستويين المحلي والدولي على الولوج الى عالم الصيرفة الاسلامية من خلال مداخل تعددت أشكالها وأهدافها، من أهمها فتح نوافذ اسلامية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية الاسلامية للراغبين فيها.

وقد شهدت فكرة فتح النوافذ الاسلامية بالبنوك التقليدية نجاحا وتطورا ملحوظا في الجزائر مؤخرا، حيث أعطى البنك المركزي الجزائري الموافقة للبنوك المعتمدة في البلاد لاطلاق خدمات الصيرفة الاسلامية، وذلك بموجب النظام 02-18 الذي يعتمد على المنتجات التشاركية في البنوك التقليدية، ويأتي بعده اصدار قانون يرخّص بفتح نوافذ للصيرفة الاسلامية بالبنوك والمؤسسات المالية من أجل تقديم منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية وادخالها حيز النشاط بداية من عام 2020، والذي يسعى الى تلبية رغبات المجتمع في التعامل مع هذا النوع من البنوك من جهة، ومسايرة التغيرات التي تشهدها الساحة المصرفية من جهة أخرى، ويبقى فقط على الدولة توجيه البنوك خاصة العمومية منها الى التجسيد الفعلي بتعميم فتح النوافذ الخاصة بهذا النوع من الخدمات، فان التفاؤل في نجاح وتطوير منتجات الصيرفة الاسلامية يبقى قائما.

1-نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا الى مايلي:

- الخلط بين التمويل التقليدي والتمويل الاسلامي في مؤسسة واحدة يؤدي الى اهتزاز الثقة بالمنتجات الاسلامية بسبب تبعية النوافذ الاسلامية للبنك التقليدي؛
- أبرز ما يتميز به التمويل الاسلامي عن التمويل التقليدي هو التعامل وفق الأحكام الشرعية والابتعاد عن الفائدة؛
- النوافذ الاسلامية تتخصص في تقديم المعاملات المالية الاسلامية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية؛

- يتم فتح نافذة اسلامية في بنك تقليدي من خلال موافقة البنك المركزي الجزائري، وانشاء هيئة الرقابة الشرعية وتأهيل المورد البشري اللازم للعمل فيها وغيرها؛
- بصدر النظام رقم 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 أصبح بإمكان البنوك التقليدية في الجزائر تقديم خدمات ومنتجات مالية اسلامية، لكنه يبقى غير كاف؛
- تعتبر أحكام النظام رقم 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالبنوك الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، غير كاملة وغير كافية من منظور الاقتصاد الاسلامي؛
- لتفعيل التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية الجزائرية يجب توفير متطلبات قانونية وشرعية وادارية؛
- تعمل نوافذ التمويل الاسلامي في الجزائر على تبني البنوك التقليدية لتقديم خدمات مصرفية اسلامية بالموازاة مع الخدمات التقليدية الربوية؛
- ان نجاح نوافذ العمليات البنكية الاسلامية في البنوك العمومية الجزائرية يستدعي وجود هيئة رقابة شرعية للتأكد من شرعية المعاملات واجتناب اختلاط الحلال بالحرام؛
- يقتصر واقع نوافذ التمويل الاسلامي في الجزائر على البنوك الخاصة، فنجد بنك الخليج الجزائر، بنك تراست الجزائر، بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر، بنك باريبا الجزائر، بالاضافة الى البنوك العمومية نجد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، لاتزال في بدايتها؛
- اعتمد البنك المركزي الجزائري فتح نوافذ اسلامية لتقديم الخدمات المصرفية الاسلامية على مستوى البنوك العمومية كالية لتبني الصيرفة الاسلامية؛
- إن فتح نوافذ للتمويل الإسلامي سيتيح الفرصة لنمو العمل المصرفي الاسلامي وانتشاره في الجزائر.

2- اختبار صحة الفرضيات:

- وبعد الدراسة المعمقة للموضوع يمكننا اختبار صحة الفرضيات التالية:
- بالنسبة للفرضية الاولى صحيحة:** تعد الرقابة على البنوك التقليدية الية هامة لضمان سير النشاط المصرفي بطريقة حذرة وفعالة، والتي تثبت صحتها من خلال تدخل البنك المركزي باعتباره المسؤول الوحيد على أداء هذا الدور في توجيه ورقابة واعادة تمويل البنوك التقليدية وتوفير القدر المناسب من السيولة ضمانا لاستمرار نشاطها المصرفي وهذا مايبثت صحة الفرضية الاولى.
- بالنسبة للفرضية الثانية صحيحة:** اتجهت معظم البنوك التقليدية في الجزائر لطرح منتجات بنكية تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية من أجل تلبية طلبات زبائنهم وخلق منتجات بنكية جديدة، والتي تثبت صحتها من

خلال عدم التعامل بالربا بهدف كسب عملائها وجذب عملاء جدد، إضافة الى سعيها لتعظيم الارباح، وهذا مايبث صحة الفرضية الثانية.

بالنسبة للفرضية الثالثة صحيحة: تعد نوافذ التمويل الاسلامي الخطوة الأولى لتشجيع الصيرفة الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية، والتي نثبت صحتها من خلال التوسع في فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية وفي ظل صعوبات وعراقيل انشاء البنوك الاسلامية بالكامل، وهذا مايبث صحة الفرضية الثالثة.

3-الاقتراحات والتوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- انشاء بنوك مركزية اسلامية لضمان شرعية المعاملات؛
- ينبغي على كل بنك تقليدي يرغب في فتح نوافذ اسلامية أن يحترم كل الاجراءات القانونية ويحصل على كل التراخيص المطلوبة من الهيئات المعنية؛
- الحرص التام على عمل النوافذ الاسلامية وفق أحكام الشريعة الاسلامية وعدم اختلاط أموالها وأرباحها مع البنك الربوي؛
- محاولة انشاء أكبر عدد ممكن من النوافذ الاسلامية مع ضرورة موافقتها للأحكام الشرعية واعتماد هيئات رقابة شرعية متابعة لسيرورة عملها؛
- تفعيل الدور الرقابي والاشرافي ووضع قوانين واجراءات صارمة من طرف البنك المركزي الجزائري على البنوك والزامها بنشر مؤشرات المالية بصفة دورية على مواقعها الالكترونية ما يعزز الشفافية والحصول على المعلومات بكل سهولة؛
- ضرورة توجه البنوك التقليدية الجزائرية لانشاء وفتح نوافذ المعاملات الاسلامية وفق ضوابط شرعية وقانونية صحيحة؛
- تسهيل فتح نوافذ اسلامية لدى البنوك التقليدية الخاصة والعمومية في الجزائر؛
- على نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك الخاصة والعمومية أن يحافظوا على مؤشرات الحيطة والحذر والامتثال لقرارات البنك المركزي الجزائري وتعليماته، من أجل اعطاء الصورة الالائقة والمشرفة عن العمل المصرفي الاسلامي.
- يجب تطوير نوافذ التمويل الاسلامي في الجزائر يتهيئة المناخ الملائم لعملها؛
- عقد ندوات ومؤتمرات وطنية ودولية حول النوافذ الاسلامية في الجزائر.

4-أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع نقترح المواضيع التالية:

- دراسة مقارنة بين النظام المصرفي الاسلامي والنظام المصرفي التقليدي وعلاقتها بالبنك المركزي؛
- دور نافذة العمليات البنكية الاسلامية في زيادة ربحية البنك التقليدي؛
- عوائق وتحديات فتح نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية في الجزائر؛
- دراسة مؤشرات مالية حول نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية في الجزائر والمقارنة بينهما.



قائمة المراجع



1. بلعجوزحسين، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 2009.
2. بورقبة شوقي، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والاجراءات والتكلفة، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، 2013.
3. حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، المصارف الاسلامية مفاهيم اساسية وحالات تطبيقية، ط1، داربغدادى للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2019.
4. رايس حدة، دور البنك المركزي في اعادة تحديد السيولة في البنوك الاسلامية (في ظل نظام لاربوي): معالجة كاملة لمشكلة السيولة في البنوك الاسلامية، ط1، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
5. رفيق يونس المصري، المصارف الاسلامية "دراسة شرعية"، ط2، دارالمكتبي، دمشق، سوريا، 2009.
6. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
7. سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصيرالاجل للبنوك الاسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الاسلامية، ط1، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2002.
8. الصيرفي محمد، ادارة العمليات المصرفية: العادية غير العادية الالكترونية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016.
9. الصيرفي محمد، ادارة المصارف، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2007.
10. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008.
11. ضيف الله القطايري محمد، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية {نظرية تحليلية قياسية}، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
12. طاهر فاضل البياتي ميرال روي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2013.
13. طه عبد العظيم محمد، الاصلاح المصرفي للبنوك الاسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازل 111، دارالتعليم الجامعي، الاسكندرية، 2020.
14. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي "اضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحليل نظرية ومقاربات كمية" الجزء الثاني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

15. قحف منذر، مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي "تحليل فقهي واقتصادي"، ط3، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004 .
16. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع اشارة الى التجربة الجزائرية، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
17. مجدى محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال «النظرية والمؤسسات النقدية بورصة الاوراق المالية في مصر نشأة وتطور النظام المصرفي المصري»، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.
18. محروس حسن، ادارة المنشآت المالية الجزء الاول البنوك التجارية، كتب عربية، دمشق، 2006.
19. محمود حسين الوادي حسين محمد سمحان، المصارف الاسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية، ط04، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.
20. محمود حسين الوادي واخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.
21. هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

1. باديس ايمان، دور البنك المركزي في ممارسة الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكايمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2011-2012 .
2. بعداش رحمة ، مومن سلمى، دراسة تحليلية تقييمية لواقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية- التجارية- وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2020-2021 .
3. بن حواشي هشام، تقييم اداء النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية "دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB وكالة سعيدة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2020-2021 .
4. بن قناب سميرة، اشكالية الخدمات المصرفية الاسلامية في الجزائر دراسة حالة - مصارف اسلامية في الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2015-2016 .

5. بن مشيش حليلة، تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الاسلامية في الجزائر - دراسة لتجارب بعض الدول -، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2019-2020.
6. بوخاري منى، قاقيش نبيلة، متطلبات اعتماد الخدمات المالية الاسلامية في البنوك الاسلامية الجزائرية - دراسة حالة عينة من البنوك-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر- الطور الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد البشير الابراهيمى - برج بوعريش، الجزائر، 2020-2021 .
7. بوخلالة سهام، المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية "دراسة تطبيقية مقارنة في الجزائر خلال الفترة 2004-2014"، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016-2017.
8. بوذراع نور الايمان، واقع العمل البنكي في ظل توجه البنوك التقليدية الى المنتجات البنكية الاسلامية دراسة حالة البنوك العاملة بولاية سطيف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2016-2017 .
9. بوزيان ابتسام، البنوك المركزية ودورها في تحقيق الاهداف الاولية للسياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2016-2017 .
10. بوكرة كميلية، تاثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2009-2010 .
11. حروزي عفاف ثيزيري مخلوفي، الخدمات المالية الاسلامية كالية لتحول البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية دراسة تجارب دول عربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الابراهيمى، الجزائر، 2018-2019 .

12. حشيشي نرجس، دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة عين مليلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2014-2015 .
13. حليتهم سميرة، آفاق فتح نوافذ اسلامية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة: مقارنة بين بنك بوميتز الماليزي والوكالات "القرض الشعبي الجزائري CPA الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP بنك التنمية المحلية BDL" بولاية المسيلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر اكايمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017-2018 .
14. حمدان مسعودة، ادوات التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية دراسة مقارنة لبنك BDL وكالة بوسعادة وبنك AGB وكالة المسيلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر {اكاديمي} في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2014 - 2015 .
15. حمي حورية، اليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005-2006 .
16. رقيق علاء الدين، النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية - دراسة بنك الخليج -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاسلامية، معهد العلوم الاسلامية، قسم الشريعة، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الجزائر، 2017-2018 .
17. ريجان باهي سندس، دراسة واقع فتح نوافذ اسلامية في البنوك التجارية دراسة تجارب دولية رائدة (الامارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا والجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2017-2018 .
18. سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الاسلامي، مذكرة ماجستير العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2009.
19. شايب محمد، اثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية "دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسطيف"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2006-2007.

20. شودار حمزة، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية "دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2006-2007 .

21. شويرب عبد القادر دلهوم سمير، الادوات الرقابية للبنك المركزي على البنوك التجارية في الجزائر دراسة حالة وكالة المسيلة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكايمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018-2019.

22. طبي عائشة، ادارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك"دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والاسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008 - 2014"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2016-2017 .

23. كبار حسام كروش نصر الدين، تقييم اليات تمويل المشروعات الاستثمارية للبنوك الاسلامية والتقليدية دراسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر {2010-2015}، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2016-2017 .

24. لعوي سلاف مصباحي منيرة، الحوكمة في البنوك"دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2016-2017 .

25. مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الاسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير، الجامعة الامريكية المفتوحة، القاهرة، 2006.

26. مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012 .

27. ميم رشيدة وآخرون، دور البنك المركزي في الرقابة على القطاع المصرفي الجزائري دراسة تحليلية {2015-2016}، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2017-2018 .

ثالثا- المجلات:

1. ايت قاسي عزو رضوان وآخرون، صيغ التمويل الاسلامي بدائل لطرق التمويل التقليدية، مجلة التنوع الاقتصادي، العدد 01، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر.
2. بن حراث حياة يوسف رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري "وكالة مستغانم"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 02، جامعة مستغانم، الجزائر.
3. بن حوحو ميلود، قراءة في احكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020- المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، المجلة الجزائرية لقانون الاعمال، العدد 01، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، جوان 2020 .
4. بوحضر رقية، دراسة تحليلية للنظام 20-02 الخاص بشبايك الصيرفة في الجزائر وعوامل تطويرها على ضوء التجربة الماليزية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 04، جامعة جيجل، الجزائر، 2021.
5. بودريوة امينة مالكي محمد، تقييم قرار العمل بالنوافذ الاسلامية في الجزائر واشكاليات تطبيقه، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 08، العدد 01، جامعة الجزائر، 2019 .
6. جعفر هني محمد، نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، 2017 .
7. حسان طه نبيل بوفليح، محاسبة التمويل بالمراجعة للامر بالشراء في ضوء معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (الايوبي) دراسة حالة بنك فيصل الاسلامي السوداني، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 16، العدد 01، شتاء 2019 .
8. حفصي عباس، مفهوم النوافذ الاسلامية وضوابطها الشرعية، مجلة الدراسات الاسلامية، العدد 08، جامعة الاغواط، الجزائر، جانفي 2017 .
9. خطوي منير، لسوس مبارك، النوافذ الاسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 02، 2020 .

10. خطوي منير، بن موسى اعمر، النوافذ الاسلامية كالية لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر، مجلة اضافات اقتصادية، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2021 .
11. خليف جمال، عبد الرحمان عبد القادر، دراسة تحليلية لواقع تمويل النوافذ الاسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة مديرية الخدمات المالية الاسلامية بنك الاسكان خلال الفترة 2014-2020، مجلة اباحث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، 2022 .
12. رمضاني لعلا، البرودي ام الخير، تحديات فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية - حالة الجزائر-، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2017 .
13. زيتوني عمار خروبي مراد، المعاملات المالية في البنوك : دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التجارية، مجلة الاحياء، العدد 11، جامعة باتنة، الجزائر.
14. سبع فاطمة الزهراء قويدري محمد، اساسيات صيغ التمويل المطبقة في الاقتصاد الاسلامي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 32، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
15. سعدي مراد صفيح صادق، الهندسة المالية الاسلامية كمدخل حديث لادارة مخاطر الاعمال الاستثمارية بالبنوك الاسلامية دراسة حالة في بنك البركة الجزائري للفترة "2013-2018"، مجلة دراسات واباحث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 04، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 04 اكتوبر 2020 .
16. صالح مفتاح معاري فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيتر التجاري، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 14، العدد 34-35، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس 2014 .
17. عزوز أحمد، شبايك الصيرفة الاسلامية بالبنوك التقليدية كالية لتفعيل الصيرفة الاسلامية بالجزائر، مجلة اباحث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، جامعة البويرة، الجزائر، 2022 .
18. عياش زبير مناصرة سميرة، التمويل الاسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 03، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، الجزائر، جوان 2016.
19. فرج الله أحلام، حمادي موارد، دراسة واقع وافاق تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر وفق الاصلاحات المصرفية 2018-2019، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة سطيف، الجزائر، افريل 2022 .

20. فشار جميلة، البنك المركزي، مجلة افاق للعلوم، العدد03، جامعة الجلفة، الجزائر.
21. لعناني محمد مناصرة عزوز، اثر اصدار البنك المركزي للنقود الرقمية على النظام المصرفي التقليدي، مجلة العلوم الانسانية، المجلد20، العدد02، الجزائر، 2020 .
22. نادي مفيدة - مغتات صابرينة، النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيق- دراسة حالة "TRUST BANK"، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد05، العدد02، جامعة غليزان، الجزائر، 2021 .
23. هامل عبد المالك، ضوابط انشاء الشبايك المالية التشاركية في البنوك التقليدية- دراسة حالة بنك الاسكان للتجارة والتمويل/الجزائر-، مراجعة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد15، العدد02، 2021 .
24. يدو محمد سياخن مريم، دور البنوك المركزية في تفعيل التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية مع الاشارة للتجربة السعودية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد01، العدد07، جامعة البليدة، الجزائر، افريل 2017 .
25. يوسفات علي عبد الرحمن عبد القادر، واقع صيغ التمويل التجارية الاسلامية"بالاشارة الى بعض البنوك الاسلامية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد01، العدد01، جامعة ادرار، الجزائر، جانفي 2012 .

رابعا- الملتقيات والمؤتمرات :

1. بن شاعة نادية، مانع فاطمة، النافذة الاسلامية ببنك الخليج الجزائر كخطوة في طريق تطوير المعاملات المالية الاسلامية بالجزائر، مؤتمر التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الاسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 17-18 ديسمبر 2019.
2. عوادي مصطفى، اليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، يومي 06-07 ديسمبر 2017.
3. موسوس مغنية، وسام صافر، دور المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الاسلامية في تعزيز الرقابة المصرفية على المصارف الاسلامية في الجزائر، مؤتمر تيازة الدولي للمالية الاسلامية في طبعته الرابعة بعنوان: "دور المؤسسات الداعمة في تمكين الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر"، جامعة تيازة، الجزائر، يومي 15-16 مارس 2022.

1. الموقع الرسمي لبنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر: <https://housingbankdz.com>
2. الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية: <https://www.bdl.dz>
3. الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر: <https://agb.dz>
4. الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية: <https://www.badrbanque.dz>
5. الموقع الرسمي لبنك باريا الجزائر: <https://www.bnpparibas.dz>
6. الموقع الرسمي لبنك ترست الجزائر: <https://www.trust bank.dz>
7. الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: <https://www.cnepbanque.dz>



تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسقله:

الطالب (ة): نوشحاتي التهمرية المولود(ة) بتاريخ: 1995/07/19 بالمسيلة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أورس) رقم: 200334340 الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن دائرة المسيلة
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبه: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي ومالي خلال السنة الجامعية: 2021-2022
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور البنك المركزي في تعزيز التمويل الإسلامي
من الجوانب التقليدية إلى السيولة الحديثة

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/06

التوقيع والبصمة

.....



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Université Mohamed El-Bachir El-Melali

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

Département:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



الجامعة الجزائرية للدراسات والبحوث الاقتصادية والتجارية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: الماترماتيك التطبيقية

تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب (ة): محمد بن عبد الله المولد (ة) بتاريخ: 1999/01/07 بـ بوسعادة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أورس) رقم: 192312478 الصادرة بتاريخ: 2018/12/26 عن: دائرة المسجلين
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد تقيدي ونظري خلال السنة الجامعية: 2022-2023
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور البنوك المركزية في تعزيز التمويل الإسلامي
لدى البنك المركزي الجزائري

أصريح بشرقي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/26

التوقيع والبصمة

عن رئيس المجلس العلمي الجامعي
و بالتشريف من
المستشار
بشير

* يحذر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب (ة) واحد.
** يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة